

لوسيل

تتميز وطن 2018

الأربعاء 15 صفر 1440 هـ
24 أكتوبر 2018
Wednesday 24 October 2018

رئيس مجلس الإدارة: ثاني بن عبدالله آل ثاني

ملحق تصدره لوسيل للتعريف بأنشطة البنوك والشركات والمؤسسات المالية وتصنيفاتها الائتمانية

برعاية



الشركة القطرية العامة
للتأمين وإعادة التأمين ش.م.ع.ق.



التجارة لأعمال الصرافة
AL DAR FOR EXCHANGE WORKS



الفردان للصرافة
Alfardan Exchange

18.3 مليار ريال أرباح 8 بنوك في 9 أشهر .. خبير بـ«معهد التمويل الدولي»:

تصنيفات قطر متسقة مع قوة الاقتصاد

البنوك القطرية تقود النمو الاقتصادي

Qatari banks Leads the economic growth



التصنيف الائتماني لقطر

MOODY'S

Aa3

السلطات تعزز الإطار الحالي للسيولة والتنبؤ
Authorities strengthen current liquidity and forecasting framework

Fitch Ratings

AA-

تحسن الأرصدة المالية والخارجية قريبا
balances & External balances are projected to improve nearly

STANDARD & POOR'S

AA-

القطاع المصرفي يتمتع بأصول قوية وسلطنة
The banking sector assets remains strong & healthy



4.2%

نمو الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني
Non-hydrocarbon GDP growth



199.7

بillion QR Oil and Gas revenues 2017
مليار ريال إيرادات النفط والغاز في 2017



410.4

بillion QR non-oil sectors revenues
مليار ريال إيرادات غير نفطية



610.1

بillion QR Total revenues
مليار ريال إجمالي الإيرادات



9.9%

نمو الإيرادات
revenues Growth

مصرف قطر المركزي

ربع قرن من الريادة النقدية



ربع قرن من الزمان يمر على تأسيس مصرف قطر المركزي، المؤسسة الحيوية للعصب الأساسي في الجهاز المصرفي للدولة. ربع قرن من الزمان، لعب خلاله مصرف قطر المركزي دوراً جوهرياً في الإشراف والرقابة على البنوك والمصارف القطرية العاملة في الدولة قبل أن يلحق بمظلتها باقي المؤسسات المالية الأخرى وفي مقدمتها شركات التأمين وإعادة التأمين والتكافل وإعادة التكافل والشركات المرتبطة بهذا القطاع، إلى جانب شركات الاستثمار وشركات التمويل وشركات ومحال الصرافة.

وقد نجح مصرف قطر المركزي بفضل تضامر جهود القائمين عليه في حسن إدارة السياسة النقدية في الدولة من خلال التشريعات والضوابط التي يضعها للمؤسسات المالية والمصرفية الخاضعة لرقابته، الأمر الذي جعل من «المركزي» مسانداً للاقتصاد الوطني، وداعماً أساسياً في مسيرة النهضة الاقتصادية والتنموية للدولة. ومنذ إنشائه في أغسطس 1993 تبنى



ضبط إيقاع

السياسة النقدية

كما قام مصرف قطر المركزي بضبط إيقاع السياسة النقدية في دولة قطر لتعمل بالتوازي مع السياسة المالية العامة للدولة، حيث كان التنسيق على أشده بين مصرف قطر المركزي ووزارة المالية، من أجل رسم الإستراتيجيات المالية والنقدية للدولة بهدف تدعيم الركائز الاقتصادية لدولة قطر من خلال التحكم في العديد من المؤشرات الرئيسية كالتضخم، ونسبة رأس المال من إجمالي الموجودات ورأس المال الأساسي الخاصة بالشريحة الأولى من إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر ورأس المال الخاص بالشريحة الأولى زائد رأس المال المساندة الخاص بالشريحة الثانية من إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر وخاصة صافي القروض غير المنتظمة من رأس المال.

وعمل مصرف قطر المركزي منذ تأسيسه على مجموعة من الأهداف الأساسية لتحقيق إستراتيجيته ورؤيته في دعم الاقتصاد الوطني، وأبنت تلك الأهداف على 5 نقاط أساسية وهي المحافظة على قيمة النقد، وتأمين الاستقرار النقدي إلى جانب العمل كجهة تنظيمية ورقابية وإشرافية عليا لكافة الخدمات والأعمال والأسواق والأنشطة المالية التي يتم تنفيذها في الدولة أو من خلالها، وفقاً لأفضل المعايير والممارسات الدولية، إلى جانب إيجاد قطاع للخدمات والأعمال والأسواق والأنشطة المالية، يستند إلى قواعد السوق ويتمتع بالاستقرار والشفافية والتنافسية والحوكمة مع تعزيز الثقة العامة في الدولة، كمرکز عالمي رائد للخدمات والأعمال والأسواق والأنشطة المالية، إضافة إلى ضمان التطور المنتظم لقطاع الخدمات والأعمال والأسواق والأنشطة المالية، بما يواكب أهداف التطور الاقتصادي، والتنمية الشاملة في الدولة. ويقوم مصرف قطر المركزي بالتنسيق مع العديد من الوزارات والأجهزة الحكومية المختصة، على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والتنموية العامة للدولة بما لا يتعارض مع الأهداف الأساسية والمتمثلة أساساً في استقرار سعر صرف الريال، وقابلية تحويله للعملة الأخرى واستقرار أسعار السلع والخدمات، والاستقرار المالي والمصرفي.

الإسلامية العاملة في دولة قطر، حيث نجح بدرجة أولى في تحديد إستراتيجية واضحة المعالم للقطاع المصرفي في الدولة تقوم بالأساس على الشفافية والدقة في التعاملات سواء بين البنوك أو من خلال التعاملات مع العملاء.

مصرف قطر المركزي استراتيجية مؤسسة النقد القطري بالإبقاء على سياسة سعر صرف ثابت للريال القطري مقابل الدولار الأمريكي عند مستوى 3.64 ريال لكل دولار، قبل أن يشرع في وضع الأطر والقوانين والضوابط المنظمة لقطاع البنوك والمصارف

20 وظيفة أساسية

الإجراءات والتدابير المناسبة للحد من ارتكاب الجرائم المتعلقة بالخدمات والأعمال والأنشطة المالية.

وإدارة واستثمار أمواله واحتياطياته، وإنشاء وإدارة وتطوير أنظمة الخدمات المصرفية والمالية والخدمات المساعدة، وإنشاء وإدارة وتطوير مراكز الائتمان والمؤسسات والشركات التي تخدم أهدافه، وتقديم المشورة إلى مجلس الوزراء، في كل ما يتعلق بالشؤون المالية والاقتصادية، وإخطار مجلس الوزراء، بأية عوامل من شأنها تهديد استقرار النظام المالي أو المصرفي، واقترح الحلول المناسبة في هذا الشأن، وتمثيل الدولة لدى المؤسسات النقدية والمالية الإقليمية والدولية، وإعداد البحوث والدراسات ونشر الإحصائيات، المتصلة بنشاطه وأعماله.

وبرز الدور الريادي لمصرف قطر المركزي منذ الحصار الجائر على دولة قطر، حيث قام باتخاذ الإجراءات اللازمة للدفاع على العملة الوطنية والحفاظ على استقرار السندات السيادية للدولة، وقام بدعم العملة الوطنية في السوق المحلية والخارجية مع الحفاظ على استقرار أسعار الصرف وهو ما أدى إلى سرعة احتواء الضغوطات التي كانت موجهة من قبل دول الحصار لضرب الاقتصاد الوطني.

ويواصل «المركزي» القيام بدوره بكل اقتدار من أجل تحقيق الريادة للجهاز المصرفي في الدولة، من خلال اتمام الاستراتيجية الثانية للقطاع المالي في الدولة والتي ستقلل الاقتصاد الوطني والقطاع المالي نحو العالمية.

كفاءته وتطويره إلى جانب وضع الضوابط والتعليمات والإرشادات الخاصة بالحوكمة، والشفافية، والإدارة الرشيدة في جميع المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة المصرف، إلى جانب وضع وتطبيق الأسس والضوابط والمعايير الخاصة بالرقابة والإشراف على المؤسسات المالية، إلى جانب وضع نظام أو إنشاء صندوق لحماية وضمان الودائع، بمفرده أو بمشاركة البنوك العاملة في الدولة، إلى جانب وضع النظم والإجراءات الكفيلة بحماية مستهلكي الخدمات والمنتجات المالية، بما في ذلك تنظيم الأدوات والمنتجات المشتقة المالية، والتوعية بالمخاطر المحيطة بها، إضافة إلى الترخيص للمؤسسات المالية بمزاولة الخدمات والأعمال والأنشطة المالية، والرقابة والإشراف عليها.

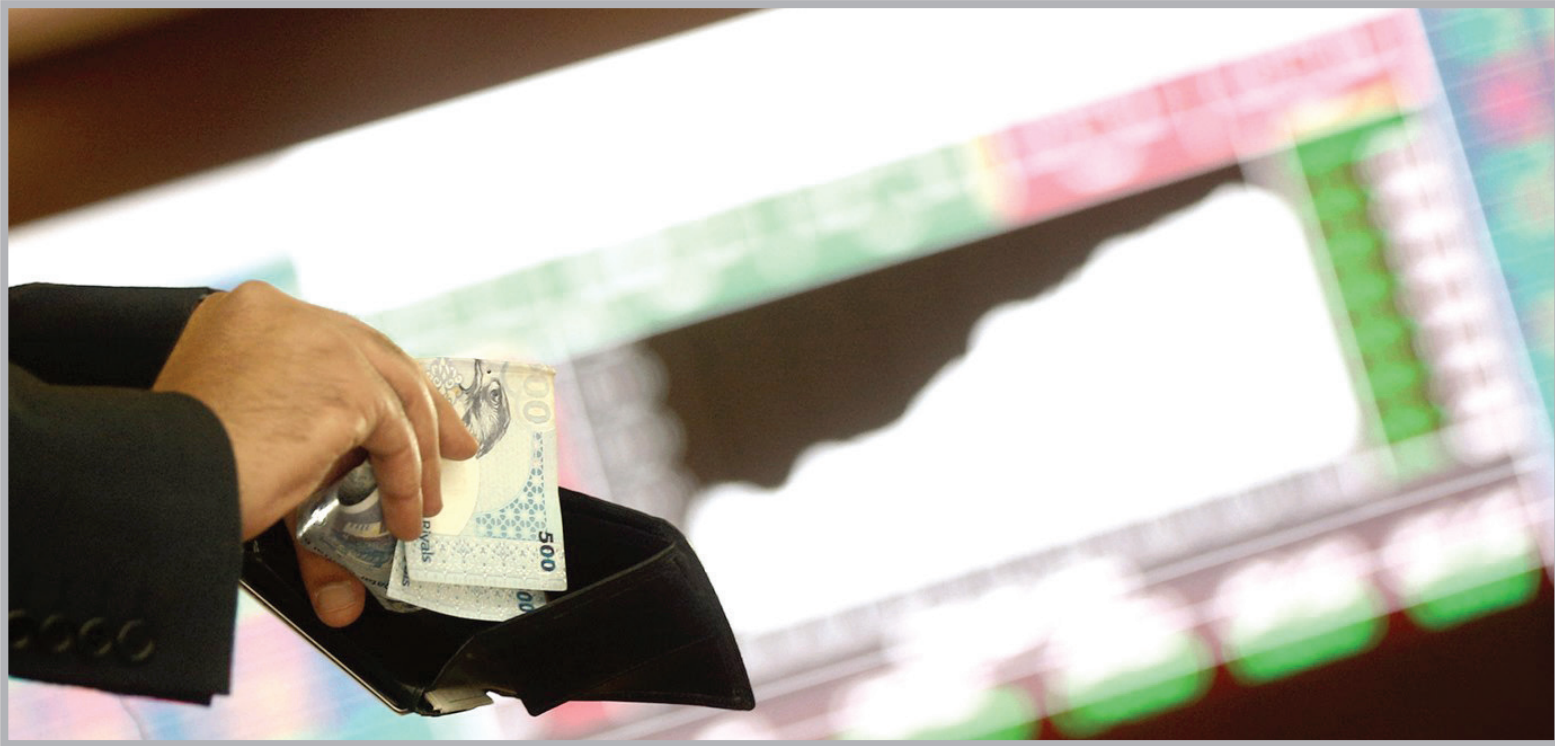
وفقاً لأحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له، إلى جانب العمل على تسهيل وتشجيع الابتكار في مجال صناعة الخدمات والأعمال والأنشطة المالية، إلى جانب اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لمواجهة الاضطرابات والأزمات الاقتصادية والمالية، العالمية أو الإقليمية أو المحلية، بالتنسيق مع الوزارة، إلى جانب اتخاذ

تعدد المهام المناطة بعهدة مصرف قطر المركزي غير أن أبرزها يتلخص في 20 وظيفة أساسية، وهي إصدار النقد، وتنظيم تداوله إلى جانب القيام بوظيفة مصرف الحكومة، إضافة إلى العمل كمصرف للبنوك وسائر المؤسسات المالية العاملة في الدولة، إضافة إلى وضع النظم والقواعد التي تساعد على استقرار القطاع المالي والمصرفي وزيادة



تتمتع بتصنيفات ائتمانية عالية واستثمارية.. وكالات التصنيف:

قطر نجحت في مواجهة التحديات وخلق بيئة اقتصادية متطورة وأمنة



الائتمار وطن

قامت كل من وكالة موديز ووكالة فيتش ووكالة ستاندر اند بوزر وهي وكالة مختصة في تقييم التصنيفات الائتمانية السيادية والتصنيفات الائتمانية للشركات، بترقية النظرة المستقبلية للتصنيف السيادي لدولة قطر وذلك خلال صيف العام الجاري، بما يعكس قوة الاقتصاد الوطني وقدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها المالية الى جانب الملاءة المالية التي تتمتع بها. وتعد التصنيفات الائتمانية لدولة قطر الأعلى على المسوى العالمي، وتصنف كذلك بالاستثمارية وذات الجودة العالية، نتيجة الاستقرار الاقتصادي الذي تتمتع به وارتفاع كافة المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية في الدولة، وخاصة المؤشرات الأساسية في التقييمات.

اقتصاد مستقر

وقد اجمعت وكالات التصنيف الائتماني على النظرة المستقبلية المستقرة للاقتصاد القطري، وخاصة وكالة فيتش ووكالة موديز، حيث عدلت الأولى رؤيتها وتصنيفا لدولة قطر بتاريخ 5 يونيو من العام الجاري بتحديث تصنيفها الائتماني لدولة قطر عند مستوى AA- مع التأكيد على ان الرؤية المستقبلية المستقرة، وهو اقرار ضمنى بقوة الاقتصاد الوطني، خاصة ان هذه الترقية جاءت متزامنة مع مرور عام على الحصار الجائر الذي تم فرضه على دولة قطر وبعد مرور عام على تخفيض وكالة فيتش لرؤيتها للاقتصاد الوطني بتاريخ 28 اغسطس 2017 الى مستوى سلبي.

خدمة المستثمرين

أما وكالة موديز لخدمة المستثمرين والمختصة كذلك في تقييم التصنيفات الائتمانية قامت بتاريخ 13 يوليو من العام الجاري بتحديث تصنيفها الائتماني لدولة قطر وترقية رؤيتها المستقبلية للاقتصاد الوطني عند مستوى مستقر، وذلك في اقرار منها بصلاية الاقتصاد القطري في مواجهة اية تحديات تكون ناتجة عن متغيرات سياسية او اقتصادية، معلنة بذلك ان قيامها بتاريخ 4 يوليو 2017 بتخفيض الرؤية المستقبلية للاقتصاد القطري الى مستوى سالب كانت نتيجة الحصار الجائر الذي فرض على دولة قطر وان ذلك التخفيض كان نتيجة عدم اتصاح الرؤية للاقتصاد خلال الايام الاولى للأزمة الخليجية، في حين ابقت وكالة ستاندر اند بوزر على تصنيفها الائتماني لدولة قطر دون تغيير.

الائتمار وطن

الأعلى دخلا

أكدت مجموعة البنك الدولي تصنيف دولة قطر ضمن الدول الأعلى دخلا للسنة المالية 2019. وقدر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وفقا لتقديرات أولية رسمية بنحو 236,5 ألف ريال، بما يعادل نحو 64972 دولارا أمريكيا، وذلك نهاية العام الماضي، في حين تؤكد الإحصائيات النهائية الرسمية أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ نحو 212 ألف ريال في نهاية العام 2016 بما يعادل نحو 58241 دولارا أمريكيا، مسجلا بذلك نسبة نمو وفقا لتقديرات أولية على أساس سنوي نحو 11,55%، وذلك وفقا للبيانات الصادرة عن مصرف قطر المركزي. إلى ذلك، فقد أظهرت ذات البيانات أن معدل التضخم بلغ العام الماضي 0,5% وفقا لتقديرات أولية في حين كان عند مستوى 2,7% في نهاية العام 2016 وفقا لنتائج نهائية ورسمية. إلى ذلك، فقد قدرت مجموعة البنك الدولي إجمالي الدخل القومي لدولة قطر بنحو 161,18 مليار دولار أمريكي في نهاية العام 2017 بما يعادل نحو 586,7 مليار ريال، في حين قدرت إجمالي الناتج المحلي للدولة بنحو 167,60 مليار دولار أمريكي بما يعادل 610,08 مليار ريال، وذلك في نفس الفترة. كما قدرت مجموعة البنك الدولي خلال العام 2017 نصيب الفرد من الدخل القومي بنحو 128,06 ألف دولار بما يعادل نحو 466,1 ألف ريال.

للدولة خلال هذا العام فائضا ضمن موازنة 2018 يقدر بمتوسط يفوق 3,5 مليار ريال، ليكون اول فائض يحقق منذ عامين، وذلك على اعتبار ان الموازنة حققت خلال الربع الاول من العام الجاري فائضا بنحو 1,06 مليار ريال، الى جانب تحقيق فائض في الحساب الجاري بدعم من ارتفاع قيمة الصادرات القطرية، وبدرجة اولى من الغاز والمكثفات والمواد الاساسية التي ارتفعت اسعارها في الاسواق العالمية الى متوسط سعر يقارب 84 دولارا للبرميل الواحد.

والمحافظ المالية التي تتوفر عليها الدولة، الى جانب ذلك تواصل ارتفاع دخل الفرد والاحتياطيات كبيرة من الهيدروكربونات والاعلان عن التوسع في انتاج الغاز الطبيعي ليصل الى مستوى 110 ملايين طن بحلول العام 2024 ليمر الانتاج من المكثفات الى مستوى 6,2 مليون برميل مكافئ يوميا. كما اوضحت الوكالة ان دولة قطر ستستمر في توفير البنية التشريعية المناسبة لتحفيز الاستثمار واستقطاب الاستثمارات الاجنبية. من المنتظر ان تحقق المالية العامة

صناديق الثروة السيادية وصناديق التقاعد والمستثمرين الآخرين لقياس مدى الجدارة الائتمانية لدولة قطر وبالتالي يكون لها تأثير كبير على تكاليف التمويل والاستثمار التي تخص دولة قطر، سواء في السوق المحلية داخل الدولة أو الاستثمارات التي تدخل فيها أو تطرحها دولة قطر في الأسواق العالمية، حيث تستند تلك الجهات سالفة الذكر إلى التقارير الصادرة عن وكالات التصنيفات الائتمانية قبل الدخول لأي اقتصاد أو ضخ أموال بشكل مباشر أو غير مباشر في أي دولة.

أما وكالة موديز، فقالت في تقريرها الصادر بمناسبة تعديل النظرة المستقبلية للاقتصاد القطري، ان المحرك الرئيسي لتغير النظرة المستقبلية للاقتصاد الوطني إلى مستقر هو نتيجة حتمية تؤكد ان قطر يمكن أن تتحمل التبعات الاقتصادية والمالية والدبلوماسية للحصار الجائر الذي فرض عليها منذ 5 يونيو من العام الماضي، مشددة على ان هذا التقييم يستند جزئياً إلى دليل على مرونة واسعة لمقاييس الائتمان في قطر للحصار الاقتصادي والمالي على مدار الأشهر الاثني عشر الماضية.

ويأخذ تأكيد التصنيف في Aa3 في الحسبان عدداً من نقاط القوة الائتمانية المضمنة في البيانات الائتمانية لقطر والتي اعتمدها وكالة موديز في تقييمها للوضع الائتماني السيادي للدولة، حيث قالت وكالة موديز لخدمة المستثمرين في تقريرها ان الاقتصاد القطري يظل مدعوماً بمركز الأصول الصافي الكبير لحكومة قطر والمستويات المرتفعة بشكل استثنائي من الاحتياطيات النقدية والمالية المجمع في جهاز قطر للاستثمار ومصرف قطر المركزي

ويشار الى ان وكالة فيتش أرجعت تعديل النظرة المستقبلية لدولة قطر من سلبية إلى مستقرة مبنية على عدد من المؤشرات الأساسية التي تم تسجيلها على وجه الخصوص، على مستوى الحركة التجارية، حيث قالت الوكالة ان الواردات قد عادت إلى مستويات ما قبل الحصار الذي فرض على الدولة منذ يونيو 2017 نتيجة فتح طرق شحن جديدة عبر سلطنة عمان والهند والكويت وتركيا إلى جانب تدخل الجهات المالية والمصرفية في الدولة لضخ السيولة بمستويات عالية مما ساهم بشكل مباشر في القطاع المصرفي وتقليل تدفق التمويل غير المقيم. كما أرجعت الوكالة هذه النظرة المستقبلية المستقرة إلى تراجع عجز الموازنة العامة للدولة بنسبة 2,8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017 مع ترجيحها أن تتعادل كفة الإيرادات والمصروفات ضمن موازنة العام الجاري بما يجعل العجز صفرياً، على أن يتم تحقيق فائض مالي يصل إلى نسبة 2,9% في نهاية العام المقبل نتيجة تعافي العديد من المؤشرات ومنها ارتفاع الإيرادات المالية والنقدية للدولة. ومما تطرقت له وكالة فيتش ضمن تقريرها هو التوقعات الإيجابية بنمو الاقتصاد بنسبة 2,3% في 2018 بعد أن كان في حدود 1,6% في عام 2017. وكما اشار التقرير الى ان ضخ قطر سيولة نقدية قيمتها 40 مليار دولار بالقطاع المصرفي، حقق الاستقرار المالي وخفف من أثر التدفقات الخارجة من أموال غير المقيمين. وأوضحت الوكالة أن نحو 10 مليارات دولار من ودائع غير المقيمين عادت إلى قطر. ويعكس تقرير فيتش ان تعديل الرؤية المستقبلية للاقتصاد يعكس قوة الاقتصاد القطري ويعزز الثقة لدى كبار المستثمرين العالميين وفي مقدمتهم



QNB شاهد على نهضة قطر

54 عاما من الإنجاز والتميز في خدمة الاقتصاد الوطني



التمرازوطن

تعد مجموعة QNB أول بنك تجاري قطري يتم تأسيسه، حيث كان ذلك في العام 1964 ليكون إحدى اللبنات الأولى التي واكبت كافة مراحل نهضة دولة قطر وانطلاقها نحو العالمية، حيث كانت مجموعة QNB الزراع المصرفية القطرية الأولى في منطقة الخليج والشرق الأوسط التي تتميز بالكفاءة في الأداء ليس محليا وإنما عالميا حيث أشعت مجموعة QNB من الدوحة على كافة القارات والدول، محققة معدلات نمو قوية حيث أصبحت أكبر بنك في دولة قطر وأكبر مؤسسة مالية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.

فاليوم، مجموعة QNB تتواجد في أكثر من 31 بلدا وثلاث قارات حول العالم، حيث تقدم أحدث الخدمات المصرفية لعملائها. ويعمل في المجموعة ما يزيد عن 29 ألف موظف في أكثر من 1200 فرع ومكتب تمثيلي، بالإضافة إلى شبكة واسعة من أجهزة الصراف الآلي تزيد عن 4300 جهاز. ومنذ تأسيس مجموعة QNB، يتقاسم ملكيته جهاز قطر للاستثمار بنسبة 50% والقطاع الخاص بنسبة الـ 50%، وتشرف على إدارته أرقى الخبرات المالية القطرية التي ساهمت في تقديم الإضافة للبنك والانتقال به إلى العالمية وتوسيع أعماله في العديد من الأسواق، الأمر الذي انعكس على قيمة العلامة التجارية لمجموعة QNB والتي حافظت على أعلى تقييم في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، وفقا لملحة براند فاينانس.

وقد استحوذت المجموعة على حصة بنسبة 99,88% في «فاينانس بنك» التركي (حاليا QNB فاينانس بنك)، خامس أكبر بنك مملوك للقطاع الخاص. وقد استكملت في عام 2013 عملية الاستحواذ على حصة مسيطرة بنسبة 97,12% في ثاني

أداء مالي وتنفيذي قوي في 9 أشهر

كشفت مجموعة QNB عن أن المجموعة حققت صافي ربح يقدر بنحو 10,8 مليار ريال بما يعادل 3 مليارات دولار أمريكي، بزيادة نسبتها 6% مقارنة بالعام الماضي، على الرغم من تأثير انخفاض قيمة الليرة التركية. وقالت مجموعة QNB إن إجمالي موجودات المجموعة ارتفع ليصل إلى نحو 853 مليار ريال بما يعادل 234 مليار دولار أمريكي بنسبة 8% منذ 30 سبتمبر 2017. وقد كان المصدر الرئيسي لنمو إجمالي الموجودات هو القروض والسلف التي نمت بنسبة 4% لتصل إلى 604 مليارات ريال بما يعادل نحو 166 مليار دولار أمريكي. وقد تم تمويل هذا النمو بشكل أساسي من خلال ودائع العملاء التي ارتفعت بنسبة 7% من سبتمبر 2017 لتصل إلى 615 مليار ريال بما يعادل 169 مليار دولار أمريكي.

الالتزام بترك بصمة اجتماعية إيجابية في المجتمعات

تولي مجموعة QNB المسؤولية الاجتماعية الأولية القصوى، حيث تعتبر المجموعة المسؤولة الاجتماعية جزءا أساسيا من برنامج الاستدامة الذي تعتمد، بل وأيضا جزء لا يتجزأ من أعمالها، ومثل عملاتها، فإن مجموعة QNB تعتقد أن اتباع نهج متسق للمسؤولية الاجتماعية يساعدها على أداء أعمالها بشكل أساسي من خلال ودائع العملاء التي توسعى الي تمكن الاندماج الاقتصادي والاجتماعي

أكبر بنك في جمهورية مصر العربية، هو بنك QNB الأهلي (QNB AA)، كما عززت مجموعة QNB تواجدتها الإقليمي من خلال الاستحواذ على حصص في عدد من المؤسسات المالية من بينها نسبة 20% في Ecobank Transnational Incorporated (Ecobank)، أحد أكبر وأهم البنوك في قارة أفريقيا، ونسبة 35% من بنك الإسكان للتجارة والتمويل ومقره الأردن، و40% من البنك التجاري الدولي ومقره دولة الإمارات العربية المتحدة، وعلى نسبة 99,99% من مصرف QNB - تونس، و 51% من مصرف المنصور العراقي، و 49% من مصرف

الحجارة والتنمية في ليبيا، ونسبة 20% من شركة الجزيرة للتمويل بالدوحة. كما تمتلك مجموعة QNB حصة 51% في QNB - سوريا وحصة 90,96% من بنك QNB إندونيسيا. وتقدم مجموعة QNB مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المصرفية والتجارية تشمل التمويل المهيكل، وتمويل المشاريع، والخدمات المصرفية التجارية، والمؤسسات المالية، وخدمات الخزينة، والخدمات المصرفية الاستثمارية، والخدمات الاستثمارية بالنسبة للشركات. أما بالنسبة للخدمات المصرفية للأفراد فإن مجموعة QNB تقدم مجموعة

تضاهي من المنتجات والخدمات المصرفية للأفراد من خلال شبكة متعددة القنوات مع أكثر من 1200 فرع ويشمل ذلك تقديم خدمات مصرفية خاصة ومتميزة من خلال أوائل وكالات التصنيف الائتماني العالمية، من الوصول إلى أسواق رأس المال لتمويل خطط المجموعة المستقبلية لتحقيق النمو، حيث بقيت مجموعة QNB بنكا عالي التصنيف، بما يؤكد أن قوة المجموعة لا تزال مصدر الإهم للعملاء من المؤسسات والشركات والأفراد، وتجذبهم للتعامل مع مجموعة QNB، كما أنها تعزز ثقة المستثمرين والأسواق في المجموعة.

وتؤكد مجموعة QNB أنها لا تزال تتمتع بأعلى تصنيف بين البنوك في العالم، حيث صنفت في المرتبة الرابعة من قبل وكالات التصنيف الرئيسية، موديز وستاندر أند بورز وفيتش، من حيث ارتفاع مستويات التصنيف. وتعتبر هذه التقييمات دليلا على قوة المجموعة الرأسمالية، وسلامة استراتيجيتها، وحوكمتها، وإدارتها الحصيفة للمخاطر، ونموذج الأعمال والتشغيل الذي تتبناه. وتضمن ستاندر أند بورز المجموعة عند (A)، وموديز (Aa3)، وفيتش (+A)، وكابيتال انتلجنس (AA-). كما حاز البنك على جوائز عديدة من قبل كثير من الإصدارات المالية العالمية المتخصصة. وكان السيد علي أحمد الكواري الرئيس التنفيذي لمجموعة QNB قد نوه خلال مشاركته في الاجتماعات السنوية لعهد التمويل إلى ما تتمتع به قطر من تصنيف سيادي ذي جودة وملاحة عالية حيث تصنف وكالة موديز حكومة دولة قطر على المدى الطويل عند مستوى «Aa3» وما تتمتع به مجموعة QNB من تصنيفات ائتمانية عالية الجودة.

وبلغت نسبة كفاية رأس المال للمجموعة 15,6% في 30 سبتمبر 2018، وهي أعلى من الحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية لمصرف قطر المركزي ولجنة بازل. وقد كان لتقلب أسعار الصرف في أسواقنا الأساسية تأثير محدود على نسبة كفاية رأس المال.

بوقتهم وخبراتهم في المشاريع الاجتماعية التي يدعمها البنك، وعلى مر السنين شارك المتطوعون من البنك في مجموعة واسعة من المشاريع المجتمعية، بما في ذلك الحملات السنوية للنظافة، والمساعدة في العديد من المناسبات الدولية، ومساعدة الشباب على تعلم مهارات جديدة في مراكز دعم المجتمع المحلية، وأنشطة جمع التبرعات، وتدريب الفرق الرياضية للأطفال أو حتى توفير وجبات داغثة للمحتاجين.

التمرازوطن 2018



■ علي شريف العمادي



■ الكواري ومحافظ «المركزي» على هامش اجتماعات صندوق النقد



■ قيادات QNB على هامش اجتماعات صندوق النقد الدولي



رسالة مجموعة



QNB والرياضة

تؤكد مجموعة QNB أن نشر القيم الرياضية واللباقة الدينية من أكثر أنشطة المجموعة للمسؤولية الاجتماعية انتشارا وتأثيراً. ففي عام 2010، كانت المجموعة من الداعمين الرئيسيين لنجاح ملف قطر لاستضافة نهائيات كأس العالم 2022، حيث سخرت مجموعة QNB كافة إمكانياتها لدعم نجاح ملف دولة قطر لاستضافة المونديال، وهذا يعتبر برهاناً ساطعاً على التزامها بمساندة دولة قطر في مهمتها لإظهار قدراتها ومميزاتها الاستثنائية للعالم أجمع.

ويمتد دعم مجموعة QNB للرياضة في قطر على المستويين المحلي والدولي، حيث تتركز جهودها على توفير الحوافز وزيادة الوعي والمشاركة في الرياضات التقليدية، بالإضافة إلى تشجيع الرياضات الرئيسية ذات الشعبية الكبيرة في قطر: كرة القدم، كرة السلة، كرة اليد وكرة الطائرة، إلى جانب كأس حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى وكأس سمو ولي العهد، وكأس نجوم قطر QNB، التي تعتبر من أبرز البطولات على أجندة الدوري المحلي.

وبالت مجموعة QNB حق الرعاية الحصرية للفرق الأولى لختلف الرياضات إلى جانب تقديم رعايتها للعديد من الأندية والفرق الأجنبية إلى جانب البطولات العالمية.



■ المجموعة راعٍ لنادي باريس سان جيرمان

تؤكد مجموعة QNB على مواصلة دعم مسيرة التنمية الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية الوطنية من خلال الالتزام بالاستثمار في مستقبل الدولة والاستمرار في دعم كافة الأنشطة الاقتصادية بدءاً من المشاريع الكبرى التي ترعاها الدولة ووصولاً إلى المشاريع

الصغيرة والمتوسطة، كما تجدد مجموعة QNB على بذل كافة جهودها نحو تحقيق رؤيتها بأن تصبح أحد البنوك الرائدة في الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب شرق آسيا بحلول عام 2020، وبنكا عالميا بحلول عام 2030، حيث أن ذلك من شأنه أن يسهم بشكل إيجابي في نمو مجموعة

QNB وتعزيز قوتها من خلال تنوع مصادر إيراداتها وأرباحها. وعلى الصعيد المحلي، تؤكد مجموعة QNB تركيزها على المحافظة على حصتها في السوق وريجيته في القطاع العام مع زيادتها في مجال خدمات شركات القطاع الخاص والأفراد.



■ افتتاح فرع للمجموعة في الكويت

التوسع الخارجي

وفي هذا الإطار، كان سعادة السيد علي شريف العمادي وزير المالية ورئيس مجلس إدارة مجموعة QNB قد أكد في وقت سابق من العام الجاري على أهمية التوسع المستمر، مضيفا في كلمته بمناسبة انعقاد الجمعية العمومية لمجموعة QNB، «كما سنستمر في جهودنا نحو تحقيق رؤيتنا بأن نصبح أحد البنوك الرائدة في الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب شرق آسيا وأنشطة المجموعة، حيث واصلت العمليات الدولية تحقيق نسبة مرتفعة من أرباح المجموعة والتي بلغت 36% في عام 2017.»

جوائز مرموقة في 2017



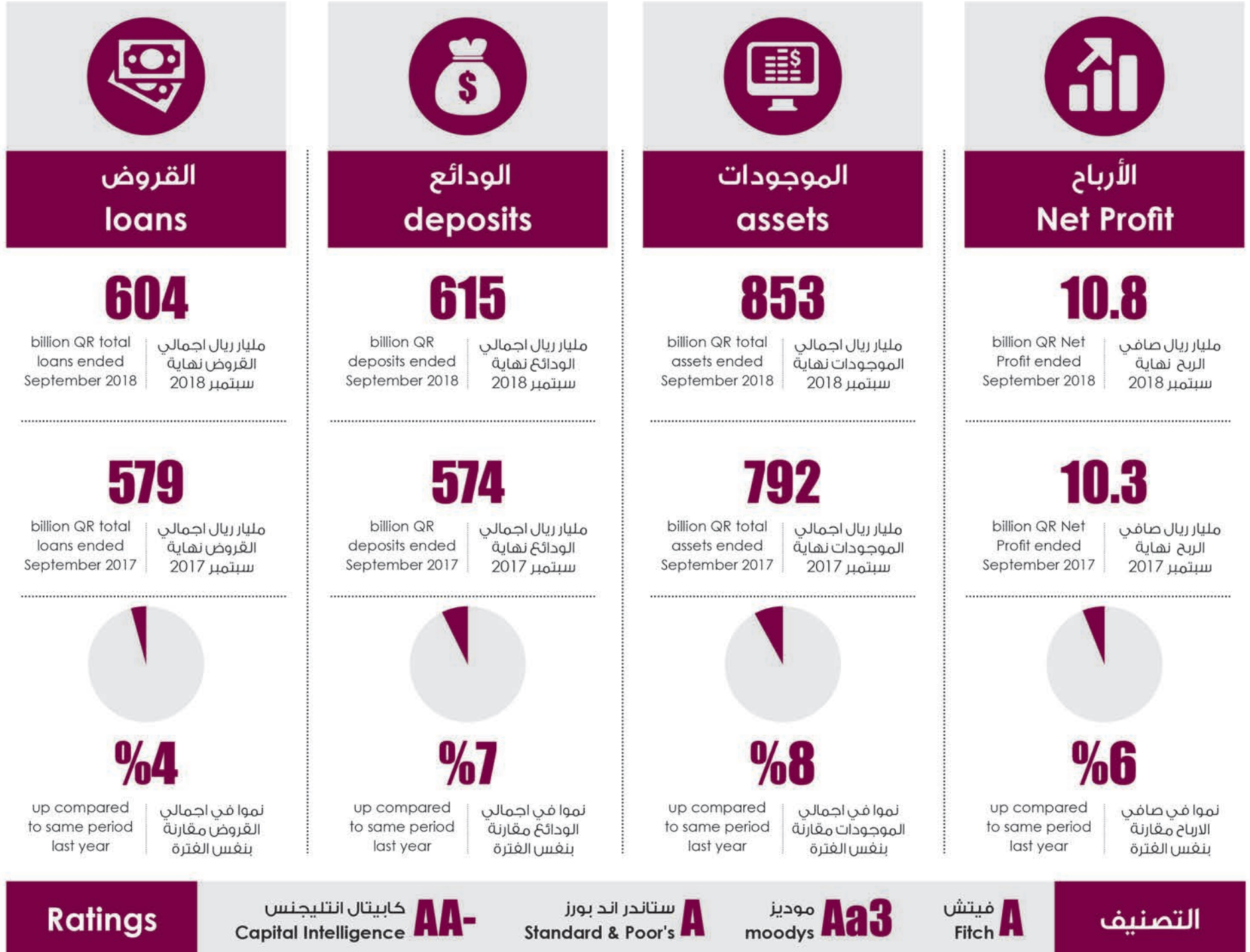
■ تكريم مجموعة QNB من قبل سعادة وزير التعليم والتعلم العالمي

نحتت مجموعة QNB في نيل العديد من الجوائز المرموقة خلال العام الماضي، حيث حصلت المجموعة على جائزة أفضل تطبيق جوال في قطر من قبل وزارة المواصلات والاتصالات وجائزة برنامج التسويق الأكثر ابتكاراً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من قبل ماستركار و جائزة أفضل مشروع فرع زكي في الشرق الأوسط وأفريقيا من قبل ذي آشتيان بانكر، وجائزة أفضل تطبيق للخدمات المصرفية عبر الهاتف الجوال في الشرق الأوسط وأفريقيا من قبل ذي آشتيان بانكر، وجائزة أفضل خدمات مصرفية عبر الهاتف الجوال في المنطقة من قبل ذي آشتيان بانكر وجائزة أفضل مصرفي للخدمات المصرفية للأفراد في الشرق الأوسط من قبل ذي آشتيان بانكر. كما حصلت على جائزة أفضل مدير أصول في قطر من مجلة غلوبال إنفستورز وجائزة أفضل وسيط مالي من مجلة غلوبال إنفستورز.



QNB Group was established in 1964 as the country's first Qatari-owned commercial bank, with an ownership structure split between the Qatar Investment Authority (50%) and the remaining (50%) held by members of the public. The Group aims to become one of the leading banks in the Middle East, Africa and Southeast Asia by 2020.

تأسست مجموعة QNB في عام 1964 كأول بنك تجاري قطري، يتقاسم ملكيته جهاز قطر للاستثمار بنسبة 50% والقطاع الخاص بنسبة الـ 50% الباقية. وتهدف المجموعة إلى أن تصبح أحد البنوك الرائدة في الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب شرق آسيا بحلول 2020.



حقق طموحات أعمالك على نطاق شبكتنا الدولية.

لأنك تستحق تجربة مصرفية استثنائية.

إن احتياجات عملائنا المصرفية محلياً وعالمياً هي محط اهتمامنا وأولوياتنا، لذلك صممنا مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المصرفية للأفراد والشركات، لنتيح لك أفضل الفرص التي طالما انتظرتها.

عمل دؤوب من أجل

«الدولي الإسلامي» مسيرة حافلة



■ رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب خلال افتتاح فرع المول



■ الشيخ الدكتور خالد بن ثاني بن عبدالله

إلى نحو 34,02 مليار ريال بنهاية العام 2013، من ثم ارتفعت إلى مستوى 38,3 مليار ريال في نهاية الفترة المنتهية بتاريخ 30 - 9 - 2018 نحو 1,584 مليون ريال، مقابل 1,385 مليون ريال خلال الفترة الماقبلية من عام 2017 وبمعدل نمو 14,3%.

ويبلغ إجمالي إيرادات البنك عن الفترة المنتهية بتاريخ 30 - 9 - 2018 نحو 1,584 مليون ريال، مقابل 1,385 مليون ريال خلال الفترة الماقبلية من عام 2017 وبمعدل نمو 14,3%.

ويبلغ إجمالي إيرادات البنك عن الفترة المنتهية بتاريخ 30 - 9 - 2018 نحو 1,584 مليون ريال، مقابل 1,385 مليون ريال خلال الفترة الماقبلية من عام 2017 وبمعدل نمو 14,3%.

من نحو 14,6 مليار ريال بنهاية العام 2012، ثم إلى نحو 19,02 مليار ريال بنهاية العام 2013، وإلى نحو 21,8 مليار ريال بنهاية العام 2014، من ثم إلى مستوى 24,9 مليار ريال بنهاية العام 2015، لتواصل منه بان التنمية الواسعة تتطلب دعم المشاريع التنموية التي يقوم بتنفيذها القطاع العام والخاص، خاصة أن الدولة مقبلة على محطات وتظاهرات عالمية عملاقة وفي مقدمتها استضافة كأس العالم في العام 2022.

في خدمة العملاء

يؤكد الدولي الإسلامي على التزامه



■ المقر الرئيسي له الدولي الإسلامي

يعتبر الدولي الإسلامي أحد أبرز البنوك الإسلامية العاملة في الدولة والمدرج ضمن بورصة قطر، حيث يعمل ليكون من المؤسسات المالية الإسلامية الأكثر فعالية في الدولة إلى جانب خدمة المجتمع القطري في مجال الصيرفة الإسلامية التي تعتبر من القطاعات الواعدة محليا ودوليا، ووضعا نقطتين أساسيتين ضمن إستراتيجيته، تقوم النقطة الأولى على تطوير نموذج مؤسسة مالية إسلامية تستند إلى مساهمة فعالة في إنجاز الأعمال وبما يتوافق مع مبادئ الشريعة. أما النقطة الثانية فهي تقوم على استكشاف فرص الأسواق الحالية والأسواق المحتملة بهدف رفع قيمة حقوق المساهمين إلى الحد الأقصى على أساس مستدام.

وقد نجح الدولي الإسلامي خلال فترة وجيزة في تحقيق إنجازات عملاقة مكنته من استقطاب قاعدة عريضة من العملاء إلى جانب التميز على المستوى المحلي والدولي، فعلى سبيل المثال حققت موجودات البنك نموا متواصلا خلال السنوات الماضية، حيث قفزت من نحو 28,5 مليار ريال في نهاية ديسمبر من العام 2012

معايير الالتزام

يعمل الدولي الإسلامي على الالتزام بالمعايير الدولية التي حددتها المؤسسات والجان الدولية على غرار مقررات لجنة بازل 3 والمتعلقة بكفاية رأس المال وغيرها من المتطلبات إلى جانب القوانين والتعليمات التي يصدرها مصرف قطر المركزي، وذلك بما يتماشى مع الأهداف التي رسمها الدولي الإسلامي لتحقيق إستراتيجيته، والتي تتضمن الحفاظ على أعلى مستويات التوافق مع المعايير الدولية والحفاظ على معدلات عالية لكفاية رأس المال ونسب السيولة إلى جانب الحفاظ على أعلى المستويات الرقعية لحوكمة الشركات بشكل عام وذلك ضمانا لخدمة الاقتصاد الوطني والحفاظة على الربحية العالية للمساهمين في البنك إلى جانب العملاء الذين يولون الثقة العالية للبنك.

وفي هذا الإطار، يكشف الدولي الإسلامي أنه حقق أعلى معايير استجابة لنسبة كفاية رأس المال بازل 3 حيث بلغت نسبة الكفاية نهاية العام الماضي 174%.

ومن جهة ثانية، بلغ صافي ربح الدولي الإسلامي خلال العام الماضي نحو 699,9 مليون ريال بعد أن كان صافي الربح المسجل نهاية العام 2012 عند مستوى 678,8 مليون ريال.

تطوير الصيرفة الإسلامية

بالإنجازات في خدمة الاقتصاد الوطني



■ د. عبداللطيف الشيبني

■ محافظ مصرف قطر المركزي يكرم الدولي الإسلامي بجائزة أفضل بنك داعم لبرنامج الضمين

التعام مع عملائه بتوفير أرقى وأجود الخدمات التي تتراوح بين الخدمات المصرفية العادية التي تحتم من خلال فروع أو من خلال الخدمات المصرفية التي تتعلق بالتكنولوجيا الحديثة، حيث يقوم البنك بالاستثمار في مجال التقنيات المصرفية الحديثة من أجل تقرب خدماته لكافة العملاء. ويقدم البنك الدولي الإسلامي خدمات التمويل للأفراد وتشتمل على التمويل الشخصي وتمويل السيارات وتمويل العقارات للأفراد، أما القطاع الخاص بالخدمات المصرفية عبر الإنترنت ويتضمن الحسابات والتمويلات والبطاقات الائتمانية وتحويل الأموال، في حين يتعلق القطاع الخامس بالتكنولوجيا أو ما يعرف بالحوال. والخدمات المصرفية عبر الإنترنت ويتضمن الحسابات والتمويلات والبطاقات الائتمانية وتحويل الأموال، في حين يتعلق القطاع الخامس بالتكنولوجيا أو ما يعرف بالحوال. والخدمات المصرفية عبر الإنترنت ويتضمن الحسابات والتمويلات والبطاقات الائتمانية وتحويل الأموال، في حين يتعلق القطاع الخامس بالتكنولوجيا أو ما يعرف بالحوال.



على درب الامتياز

حصد بنك قطر الدولي الإسلامي خلال الفترة الماضية العديد من الجوائز المصرفية التي تؤكد مكانة البنك وريادته، وكان آخر التكريات منح الدكتور عبد الباسط الشيبني الرئيس التنفيذي للبنك جائزة القيادة الأبرز في الصيرفة الإسلامية للعام 2018 بحضور فخامة رئيس جمهورية اليوسنة والهرسك بكر عزت بيغوفيتش وفخامة الرئيس الجيبوتي إسماعيل عمر جيلة. كما فاز الدولي الإسلامي بجائزة أفضل بنك في قطر في مجال السيولة وجائزة أفضل بنك داعم لبرنامج الضمين وجائزة أفضل بنك إسلامي في قطر من الجوائز خلال فترة عمله التي تجاوزت ربع قرن.

معرفة مواقع أجهزة الصراف الآلي وفروع الدولي الإسلامي، ويضاف يوفر الخدمات والمساعدة للعملاء على مدار الساعة. ويحرص الدولي الإسلامي على تقرب الخدمات المصرفية من عملائه من خلال افتتاح الفروع في المناطق السكنية التي تشهد كثافة عالية إلى جانب افتتاح مجموعة من الفروع في المجمعات التجارية التي تشهد إقبالا كثيفا أو من خلال إعادة تسكين بعض الفروع بما يتماشى مع السياسة التوسعية للبنك محليا. ويرفع الدولي الإسلامي شعار تقديم خدمات مصرفية معاصرة بروح الأصالة وهو ما جعله يحافظ على التقاليد القطرية في تصميم فروع وفي تعاملاته.

خدمة المجتمع والمساهمة في نهضة قطر



■ الدولي الإسلامي يدعم مركز سدره للطب في برنامج بحثي حول مرض التوحد

انطلاقا من واجبه تجاه المجتمع القطري والمساهمة في نهضة قطر، فإن الدولي الإسلامي يضع مسؤوليته الاجتماعية كأولوية أساسية وبراغي في مختلف أنشطته أن تقدم هذه الأنشطة فضلا عن الجانب الاقتصادي قيمة مضافة للمجتمع القطري ولذلك فإن الدولي الإسلامي يحرص على:

- المساهمة بشكل فعال في عملية التطوير واستقطاب القطريين والقطريين إلى كادر البنك مع تأمين كافة فرص التدريب والتأهيل لهم وفي مختلف الاختصاصات المصرفية وبما يخلل لهم جميع فرص الارتقاء الوظيفي.
- يركز البنك على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لما لها من أهمية كبيرة في دعم التنمية الألفية حيث أقام الدولي الإسلامي شراكات واسعة من أجل دعم هذه المشاريع ولعل أهم الشراكات هي التي نسجها الدولي الإسلامي مع بنك قطر للتنمية.

المشاركة بفعالية في دعم مسيرة التعليم والتأهيل والتدريب للشباب القطريين والشابات القطريين وذلك عبر مشاركة البنك بجمعية ومؤسسات تعليمية في رعاية مشاريعها وبرامجها في مركز استقطاب ويقام فيه الكثير من الفعاليات والمؤتمرات والنشاطات ويحرص الدولي الإسلامي على المشاركة بفعالية ورعاية الكثير من هذه المؤتمرات.

دعم الأنشطة الطبية من خلال المشاركة في رعاية مؤتمرات وفعاليات طبية تنعكس على الشريحة الأوسع في المجتمع.

المشاركة في الجهد النوعي الذي يضفي مزيدا من الحيوية على صورة قطر وإبداعاتها باعتبارها مركز استقطاب ويقام فيه الكثير من الفعاليات والمؤتمرات والنشاطات ويحرص الدولي الإسلامي على المشاركة بفعالية ورعاية الكثير من هذه المؤتمرات.

دعم الأنشطة الطبية من خلال المشاركة في رعاية مؤتمرات وفعاليات طبية تنعكس على الشريحة الأوسع في المجتمع.

تصنيفات تعكس جودة ائتمانية عالية

يتمتع الدولي الإسلامي بتصنيفات ائتمانية عالية الجودة عكسها الأداء المتميز له طيلة السنوات الماضية بفضل تضافر جهود القائمين عليه من أجل تقديم أفضل الخدمات وتحقيق أرقى النتائج التي تؤكد قوة البنك وملائته ومرونته في مواجهة كافة التحديات إلى جانب أنه يؤكد على القوة الائتمانية للقطاع المصرفي في الدولة ومنه التصنيف الائتماني السيادي لدولة قطر. وكان الدولي الإسلامي أعلن خلال الأسابيع القليلة الماضية عن حيازته لدرجات ائتمانية عالية الجودة استندت له وكالة موديز للتصنيف الائتماني ووكالة فيتش للتصنيف الائتماني ومقرهما الرئيسي في الولايات المتحدة الأمريكية.

فقد أعلن بنك قطر الدولي الإسلامي أن وكالة فيتش للتصنيف الائتماني قامت في منتصف شهر يونيو من العام الجاري بترقية نظرتها للبنك إلى مستقرة وثبتت تصنيفه عند درجة A، وهو ما يؤكد قوة الاقتصاد القطري التي يرتكز عليها البنك في مختلف عملياته وخطته الإستراتيجية كما يؤكد هذا التصنيف قوة المركز المالي للدولي الإسلامي. وقالت فيتش في حديثها تثبتت تصنيفها للدولي الإسلامي وترقية نظرتها إلى مستقرة إنها استندت إلى مجموعة من الاعتبارات منها أن قطر تمكنت بنجاح من التغلب على تداعيات التراجع في العلاقات التجارية والمالية والدبلوماسية مع دول الحصار، كما أن عمليات ضخ السيولة في القطاع العام أدت إلى استقرار القطاع المصرفي ووقف تراجع مصادر التمويل غير المحلي، كما تراجع العجز المالي بشكل حاد، متوقعة أن يتحول إلى فائض في عام 2019، وقد عاد الاقتصاد القطري إلى النمو بوتيرة قوية.

كما أعلن الدولي الإسلامي بان وكالة موديز للتصنيف الائتماني ثبتت تصنيف البنك عند درجة A2 وغيرت نظرتها للبنك إلى مستقرة وهو ما يعكس عوامل القوة التي يتمتع بها الاقتصاد القطري بمختلف مؤسساته ولاسيما القطاع المصرفي. وأوضحت موديز أنها استندت في حديثها تثبتتها لتصنيف الدولي الإسلامي وترقية نظرتها للبنك لمستقرة إلى متانة مركز البنك المالي وأدائه الجيد حيث تمكن من الحفاظ على جودة أصوله وقاعدته الرأسمالية الصلبة فضلا عن أن البنك يتمتع بسيولة قوية.

وأضافت موديز ضمن تقريرها أن تغيير النظرة المستقبلية للبنك إلى مستقرة يستند إلى مرونة البيئة التشغيلية في قطر، وقدرة الحكومة القطرية على دعم البنوك المحلية وعدم تأثرها بالصراع الإقليمي الذي اقتضرت تأثيراته على التدفقات الخارجية، والتي تم تعويضها لاحقا من الحكومة القطرية. كما أن أي تطورات في النزاع من غير المرجح أن تؤثر على الوضع الائتماني لدولة قطر التي تمت ترقية النظرة إلى اقتصادها إلى مستقرة وثبتت تصنيفه عند Aa3 مؤخرا.

QIIB

الدولي الإسلامي



QIIB is a privately owned Islamic bank in the State of Qatar offering personal and corporate Islamic banking solutions. Established in 1991, QIIB remains true to its Qatari heritage and values. Our family-friendly attitude and personal approach are some of the many reasons our customers choose QIIB as a banking partner for their personal and business needs

الدولي الإسلامي تابع للقطاع الخاص ويقدم حلولاً مصرفية إسلامية للأفراد والشركات، تأسس عام 1991 والتزم بشكل تام بالتراث والقيم القطرية، ويمثل أسلوبنا الودي واهتمامنا الشخصي بالعميل أحد الأسباب العديدة التي جعلت عملاءنا يختارون الدولي الإسلامي باعتباره شريكاً مصرفياً متميزاً لتلبية احتياجاتهم الشخصية والتجارية.



19

branches | فروعاً



100

ATM machines | صراف آلي



العائد
Earnings

4.86

QR Earnings per share ended september 2018 | ريال العائد على السهم بنهاية سبتمبر 2018

4.63

QR Earnings per share ended september 2017 | ريال العائد على السهم بنهاية سبتمبر 2017



%5

up compared to same period last year | نمو العائد على السهم مقارنة بنفس الفترة



إجمالي الإيرادات
Total Income

1.58

billion QR total Income ended september 2018 | مليار ريال إجمالي الإيرادات بنهاية سبتمبر 2018

1.38

billion QR total Income ended september 2017 | مليار ريال إجمالي الإيرادات بنهاية سبتمبر 2017



%14.3

up compared to same period last year | نمو إجمالي الإيرادات مقارنة بنفس الفترة



الأرباح
Net Profit

735

million QR Net Profit ended September 2018 | مليون ريال صافي الأرباح بنهاية سبتمبر 2018

700

million QR Net Profit ended September 2017 | مليون ريال صافي الأرباح بنهاية سبتمبر 2017



%5

up compared to same period last year | نمو بصافي الأرباح مقارنة بنفس الفترة

Ratings

كابيتال إنتلجينس
Capital Intelligence **A**

موديز
moody's **A2**

فيتش
Fitch **A**

التصنيفات

Visa Signature من الدولي الإسلامي ضيافة

الدولي الإسلامي ضيافة، باقة درجة رجال الأعمال المصرفية الأولى من نوعها في دولة قطر والتي تقدم العديد من الامتيازات محلياً ودولياً باستخدام البطاقة الائتمانية* Visa Signature.

أهم المزايا

- اكتساب نقطة من نقاط الدولي الإسلامي لكل مشتريات بقيمة ٦,٩٩ ر.ق دخول أكثر من ٧٥٠ صالة خاصة في المطارات محلياً ودولياً
- ميزة دفعات شهرية ٠٪
- خصومات مع شركاء الدولي الإسلامي محلياً ودولياً في أفضل الفنادق والمطاعم ومحلات التسوق
- تأمين السفر وتمديد ضمان الأجهزة الإلكترونية
- اشتراك مجاني في خدمة Visa بريميم - خدمة على مدار الساعة - لتلبية المتطلبات الخاصة لأسلوب حياة راقي



VISA

الدولي الإسلامي
QIIB

اتصلوا بنا على ٤٤٨٤٠٠٠٠ أو تفضلوا بزيارة www.qiib.com.qa

* خاضع للشروط والأحكام
- يمكن لأعضاء الدولي الإسلامي ضيافة استبدال نقاط الدولي الإسلامي عبر الموقع الإلكتروني <https://qiibpoints.qiib.com.qa> واستبدالها بتذاكر سفر من شركات طيران محلية وعالمية

- لمعرفة مزايا بطاقة Visa Signature، يرجى زيارة الموقع <https://www.visamiddleeast.com/qa/ar-qa/signature/index.shtml>

امتلك بيت أحلامك واحصل على مكافأة نقدية



لم يكن امتلاك بيت أحلامك سهلاً ومجزياً كما هو الآن! تمنحك الأولى للتمويل حلول تمويل عقاري لمنزلك الجديد بإجراءات مبسطة ومكافأة نقدية تصل قيمتها إلى 200,000 ريال قطري عند حصولك على مبلغ التمويل*. تقدم بطلبك الآن وتمتع بتمويل فريد يشمل باقة من المزايا الحصرية التالية:

- بدون تحويل راتب
- بدون رسوم إدارية
- فترة سماح تصل إلى 6 أشهر
- أقساط مريحة تصل حتى 15 سنة
- متاح للقطريين والمقيمين

- يشمل العرض العقارات السكنية فقط
- يحصل عملاء الطلبات المعتمدة على بطاقة ائتمانية مجانية من بنك بروة

العرض لمدة محدودة

* تطبق الشروط والأحكام



اتصل على 99 99 55 44 أو قم
بزيارة www.ffcqatar.com



وزارة الاقتصاد والتجارة
Ministry of Economy and Commerce

تسوق بثقة
16001
رقم الترخيص ٢٠١٨/٣٢٨٣

ثراء

1,000,000
ريال قطري

تمتع بالفوز، واصل التوفير
حساب التوفير المجزي، والمتوافق مع أحكام الشريعة

بنك بروة
BARWA BANK

وزارة الاقتصاد والتجارة
Ministry of Economy and Commerce

تسوق بثقة
16001
رقم الترخيص ٢٠١٧/٦١٦١

مع حساب التوفير ثراء، المتوافق مع الشريعة، فرصة الربح متوفرة للجميع! للمرة الأولى في قطاع البنوك الإسلامية في قطر سيحصل العملاء على أرباح وجوائز نقدية شهرية. حيث سيحظى رابح واحد بجائزة نقدية قيمتها 1,000,000 ريال قطري مرتين سنوياً*.

*تطبيق الشروط والأحكام. الحد الأدنى لمبلغ الإيداع هو 10,000 ريال قطري.

مصرف قطر الإسلامي:

تصنيفات ائتمانية قوية تؤكد نمو وتطور أنشطة «المصرف»

ما يدعم التصنيف الذي حاز عليه. وقد أصبح وضع «المصرف» من حيث مصادر الأموال أكثر توازناً وبلغت نسبة التمويل المستقر للمصرف 113.9% في نهاية عام 2017. وكان «المصرف» يمتلك أيضاً سيولة كافية، حيث كان هناك ما يقارب 7% من موجودات «المصرف» كموجودات سائلة و 20% أخرى غالبيتها في صكوك للحكومة القطرية. وتعكس هذه التصنيفات قوة علامة «المصرف» التجارية المدعومة كذلك بإمكانيات النمو الكبيرة للاقتصاد والدعم الحكومي المستمر للقطاع المصرفي. ويمتلك «المصرف» ما نسبته حوالي 11% من حصة السوق من حيث إجمالي الموجودات كما في نهاية عام 2017، كما يعكس الربحية الكافية وجودة الأصول ومتانة المحفظة التمويلية والسيولة الكافية.

النمو المستدام

وقد شهد «المصرف» خلال السنوات الأخيرة نمواً مستداماً، واستطاع خلال الشهور الـ 9 الأولى من 2018 تحقيق العديد من المؤشرات المالية الإيجابية، حيث حقق أرباحاً صافية بلغت 2,005 مليون ريال عن فترة 9 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018، وبنسبة زيادة قدرها 13% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2017. وارتفع إجمالي موجودات «المصرف» محققاً نمواً بنسبة 1.4% مقارنة مع ديسمبر 2017 ليصل إلى 152.5 مليار ريال.

وبلغ إجمالي موجودات التمويل 106.4 مليار ريال محققاً نمواً بنسبة 3.7% بالمقارنة مع ديسمبر 2017، وبلغت ودائع العملاء 102.9 مليار ريال، حيث زادت بنسبة 1% بالمقارنة مع ديسمبر 2017، وبلغ إجمالي الدخل عن فترة 9 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018 مبلغ 5,108 مليون ر.ق. مسجلاً نمواً بنسبة 8.2% مقارنة بمبلغ 4,722 مليون ر.ق. عن نفس الفترة من عام 2017، وحقت إيرادات التمويل والاستثمار نمواً بنسبة 8.3% لتصل إلى 4,528 مليون ر.ق. بنهاية فترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018 مقارنة مع 4,183 مليون ر.ق. عن نفس الفترة من العام السابق. وتمكن «المصرف» من الاحتفاظ بنسبة منخفضة للتمويل المتعثر من إجمالي التمويل وذلك عند 1.1% مما يعكس جودة المحفظة التمويلية والإدارة الفعالة للمخاطر وواصل «المصرف» سياسته المتحفظة لتكوين المخصصات حيث بلغت نسبة تغطية التمويل المتعثر 127.9% بنهاية سبتمبر 2018.

منتجات وخدمات مبتكرة

يعمل «المصرف» بانتظام على تطوير وتحديث منتجاته وخدماته للعملاء. وقد أطلق «المصرف» مجموعة مبتكرة من المنتجات المالية، من أهمها: طرح الإصدار الثاني من شهادات الإيداع للعملاء من الأفراد والشركات بالريال القطري والدولار الأمريكي، وبفترات استحقاق مختلفة لسنة وستين. وقام «المصرف» بتحديث تطبيق الجوال حيث توفر النسخة الجديدة تجربة بسيطة وأمنة وسريعة لجميع العملاء مع تقديم مجموعة من المميزات الجديدة. وتشمل تلك المميزات التسجيل بصمة الأصبع، وخدمة السحب النقدي دون الحاجة لبطاقة حيث يمكن سحب المبلغ من أي جهاز صراف آلي تابع للمصرف، هذا بالإضافة إلى إمكانية طلب تذكرة رقمية من خلال التطبيق، لتقليل وقت الانتظار في أي فرع من فروع «المصرف» وتقليل وقت إدارة بطاقات الخصم والائتمان مما يسمح للعميل بتفعيل وإلغاء، وتغيير رقم التعريف الشخصي لجميع بطاقات «المصرف».



الكبيرة للاقتصاد والدعم الحكومي المستمر لجميع المصارف القطرية. وبناءً على قوة ميزانية الحكومة القطرية، فقد تم تأكيد تصنيف الدعم عند «2».

تصنيف «لستاندرد آند بورز»

وفي أبريل أيضاً 2018، ثبتت وكالة ستاندرد آند بورز العالمية التصنيف الائتماني للمصرف عند مستوى «A-». وبحسب التقرير الذي أصدرته الوكالة، فقد كان هناك العديد من العوامل الرئيسية التي ساهمت في هذا التصنيف للمصرف أهمها أن «المصرف» هو أكبر مصرف إسلامي وثاني أكبر مصرف بين جميع المصارف في دولة قطر بالإضافة إلى أدائه المالي الجيد ورسولته القوية. وقالت وكالة ستاندرد آند بورز: «يعكس التصنيف رأينا حول العلامة التجارية القوية التي يتمتع بها «المصرف» في مجال الخدمات المصرفية للشركات ومكانته المناسبة بصفته أكبر مصرف إسلامي في قطر. يتمتع «المصرف» برأس مال قوي وهذا

التصنيف الائتمانية العالمية «كابيتال إنتلجينس» بتأكيد تصنيف القوة المالية للمصرف عند مستوى «A» مع نظرة مستقبلية مستقرة، وتصنيف «المصرف» للعمليات الأجنبية على المدى الطويل عند «A+» وعلى المدى القصير عند «A2». وجاء تأكيد القوة المالية للمصرف بفضل نسب كفاية رأس المال والتحسين في حقوق الملكية العادية من المستوى الأول (CET-1 ratio) وجودة الأصول بشكل عام والتحسين في صافي هوامش التمويل والإيرادات التشغيلية، والتي يدعمها جميعاً انخفاض التكاليف.

وأكدت الوكالة أنه «من العوامل المشجعة هي أن «المصرف» لديه حالياً نسبة تغطية السيولة أعلى من متطلبات الجهات الرقابية، ونسبة التمويل إلى الودائع ثابتة وجيدة، وهما النسبتان اللتان تستند إليهما المصارف القطرية بشكل متزايد لإدارة السيولة».

وقالت الوكالة في بيانها إن هذه التصنيفات «إضافة إلى أنها تعكس محفظة «المصرف» القوية بشكل عام، فإنها مدعومة كذلك بإمكانيات النمو

لودائع «المصرف» عند (A1) مع نظرة مستقبلية «مستقرة». ويعكس هذا التصنيف كفاية الملاءة الرأسمالية والربحية الجيدة للمصرف، واعتماده المحدود على التمويل من أسواق المال العالمية، مدعوماً بقوة العلامة التجارية للمصرف في الصيرفة الإسلامية للأفراد والشركات.

تصنيف وكالة «فيتش»

في يونيو 2018، رفعت وكالة التصنيف الائتمانية العالمية «فيتش» تصنيف النظرة المستقبلية لمصرف قطر الإسلامي (المصرف)، إلى «مستقرة». وفي وقت سابق من هذا العام قامت «فيتش» بتثبيت تصنيف «المصرف» الائتماني طويل الأجل عند «A+». وقالت الوكالة في تقريرها: «تأتي هذه الخطوة عقب رفع النظرة السيادية لدولة قطر إلى مستقر وتثبيت تصنيفها الائتماني طويل الأجل عند «AA-».

تصنيف كابيتال إنتلجينس

وفي أبريل 2018، قامت وكالة



مصرف قطر الإسلامي «المصرف» هو أول مصرف إسلامي في قطر، حيث بدأ عمله عام 1982 ولا يزال إلى الآن أكبر المؤسسات المصرفية الإسلامية في الدولة، حيث يستحوذ حالياً على نسبة 42.3% من قطاع الصيرفة الإسلامية في البلاد، وحصة حوالي 11% من إجمالي السوق المصرفية. وفي نهاية سبتمبر 2018 بلغ إجمالي الأصول 152.5 مليار ريال قطري.

يقدم «المصرف» خدماته في السوق المحلية من خلال شبكة فروع حديثة منتشرة في جميع أنحاء قطر. كما تقدم الفروع الأساسية مراكز متخصصة تضم مدراء علاقات متمرسين في تقديم خدمات لشرائح محددة من العملاء: مراكز الخدمات المصرفية الخاصة، مراكز خدمات التميز، إلى جانب المراكز الخاصة بالسيدات. بالإضافة إلى امتلاكه لشبكة فروع متميزة، عمل «المصرف» على تسريع وتيرة الاستثمار في القنوات الإلكترونية من خلال توفير خدماته على تطبيق جوال «المصرف»، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، وأجهزة الصراف الآلي والإيداع النقدي وأجهزة الصراف التفاعلية ITM، بالإضافة إلى مركز اتصال حائز على عدة جوائز.

يتبنى «المصرف» استراتيجية نمو تهدف لتعزيز مكانته ودوره كمصرف رائد يتمتع بعلاقات قوية مع عملائه، وشراكات مهمة مع المجتمعات المحلية وتمتاشي الإستراتيجية التي يتبناها «المصرف» بشكل وثيق مع رؤية قطر الوطنية 2030، ومع التزام الحكومة بالاستثمار في البنية التحتية للبلاد وتنوع الاقتصاد وتطوير قطاع خاص قوي. ويُعد «المصرف» مجموعة مالية مستقرة تغطي خدماتها جميع شرائح الأسواق المالية بما في ذلك الأفراد والمؤسسات الحكومية والشركات الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة، وتوفر حلاً مصرفية مبتكرة متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتمتلك مجموعة «المصرف» حصصاً في عدد من شركات الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في قطر ومنها مصرف كيو إنفست، وهو مؤسسة مصرفية استثمارية تابعة للمصرف، هذا إلى جانب الشركات الزميلة شركة «بيمه» (المختصة في تقديم برامج التكافل التأميني)، وشركة الجزيرة للتمويل (شركة تمويل استهلاكي).

وللمجموعة حضورها في الأسواق الرئيسية مما يمكنها من تلبية حاجة عملائها بالخارج بتقديم برامج وخدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية. ويمتلك «المصرف» QIB-UK، وهي مؤسسة مالية تابعة للمصرف تأسست عام 2008 لتلبية جميع الاحتياجات المالية للأفراد والشركات القطرية في المملكة المتحدة. كما يمتلك «المصرف» حضوراً في لبنان من خلال بيت التمويل العربي هذا بالإضافة إلى فرع في السودان.

تصنيفات قوية للمصرف

ويتمتع «المصرف» بتصنيف ائتماني قوي، من وكالات التصنيف العالمية، وهي تصنيفات تعكس قوة علامة «المصرف» التجارية في قطر، ونجاحه في سعيه لتحقيق أهدافه طويلة الأمد من حيث النمو والأداء، وأدناه أهم هذه التصنيفات:

تصنيف وكالة موديز

في يوليو 2018، قامت وكالة موديز لخدمات المستثمرين بتثبيت تصنيفها



جوائز «المصرف» في 2018

- للمصرفيين العرب.
- أفضل مصرف إسلامي في قطر عام 2018، من مجلة ذا بانكر التابعة لغايننشال تايمز.
- أفضل مؤسسة مالية إسلامية في الشرق الأوسط لعام 2018، من غلوبال فاينانس.
- أفضل مؤسسة مالية إسلامية في قطر عام 2018، من غلوبال فاينانس.
- أفضل مقدم لخدمات التمويل الإسلامي للمشاريع لعام 2018، من غلوبال فاينانس.
- أفضل صفقة عقارية لعام 2018، من غلوبال فاينانس.
- أفضل صفقة صكوك 2018، من غلوبال فاينانس.
- أفضل مصرف إسلامي في قطر، من مجلة أخبار التمويل الإسلامي IFN.
- أفضل صفقة إعادة هيكلة، من مجلة أخبار التمويل الإسلامي IFN.
- أفضل منتج إسلامي لبطاقة مسبقة الدفع من شركة فيزا العالمية.

نظراً لأدائه المتميز وابتكاراته المستمرة، حصل «المصرف» على إشادة وتقدير العديد من المجالات والتقارير المالية الدولية المرموقة بصفته أحد المصارف الرائدة في المنطقة، وفي 2018 حصد «المصرف» الجوائز التالية:

- أفضل مصرف إسلامي في قطر، من قمة المصرفية الحديثة 2018.
- أفضل تطبيق جوال مصرفي، قمة المصرفية الحديثة 2018.
- أفضل بنك نمواً للمحفظة لعام 2018، من بنك قطر للتنمية.
- جائزة «أفضل بنك رقمي للعملاء في قطر 2018»، من غلوبال فاينانس.
- أفضل بنك إسلامي في قطر لعام 2018، من مجلة ذا اسيتس.
- أفضل صفقة تمويل إسلامي في قطر لعام 2018، من مجلة ذا اسيتس.
- أفضل استشاري لصفقة تمويل إسلامي في قطر 2018، من مجلة ذا اسيتس.
- أفضل بنك إسلامي في قطر من الاتحاد العالمي

QATAR

اعتمد على المصرف الحائز على تصنيف A من أهم وكالات التصنيف الائتمانية

معاً، نتقدم بخطوات ثابتة نحو النمو والنجاح.

خلال العقود الثلاثة الماضية، توسعت خبرتنا المصرفية وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من مختلف القطاعات الاقتصادية في قطر وخارجها، فعملنا كشركاء أساسيين مع أفراد وشركات محلية ودولية رائدة وقمنا بتحويل أهدافهم ورؤيتهم الاستثمارية إلى حقيقة. وأنت أيضاً، ليكن المصرف عنوان وشريك استثمارك المقبل لتجعل النجاح صفتك اليوم وغداً.

القوة المالية
عند مستوى Aالتصنيف الائتماني
عند مستوى A-التصنيف الائتماني طويل الأجل
كجهة إصدار عند مستوى Aتصنيف طويل الأجل للودائع
عند مستوى A1

www.qib.com.qa | 4402 0888

تعمل تحت مظلته.. «قطر للمال»: لدعم الاقتصاد وخطط التنويع



المقر الرئيسي لمركز قطر للمال

مزايا ضريبية متميزة

تتمتع الشركات العاملة تحت مظلة مركز قطر للمال بمزايا تنافسية عديدة، مثل العمل في إطار بيئة قانونية تستند إلى القانون العام الإنجليزي، والحق في التعامل التجاري بأي عملة، والحق في التملك الأجنبي بتسبة تصل إلى 100%، وإمكانية تحويل الأرباح باكملها إلى الخارج، وضريبة تجارية لا تتجاوز 10% على الأرباح المحلية، والعمل في إطار شبكة تخضع لاتفاقية ضريبية مزدوجة موسعة تضم أكثر من 70 دولة. وإجمالاً تستفيد الشركات من 6 خطوات أساسية عند التسجيل في المركز. وتقوم عملية التسجيل على أربع مراحل أساسية وبسيطة، تتميز عملية التأسيس لمزاولة الأعمال في مركز قطر للمال بالوضوح والسهولة فيمجرد تقديم الطلب يقوم مدير علاقات العملاء بتقديم المشورة اللازمة فيما يتعلق بإجراءات التسجيل والحصول على الترخيص وبدء النشاط. فيحكي أن تقوم الشركة الراغبة في التسجيل بالتواصل مع مركز قطر للمال من خلال ممثلها الرسمي في مرحلة أولى، من ثم تقديم خطة عمل في مرحلة ثانية، يليها تقديم استمارة الترخيص في مرحلة ثالثة، أما المرحلة الرابعة فهي استلام الترخيص.

الجديدة التي من شأنها أن تساهم في تدعيم مناخ الأعمال ضمن المركز، وتفيد في جذب شركات جديدة، خاصة أن المركز حدد عدداً من الدول التي يستهدفها ومنها تركيا وسلطنة عمان والكويت وباكستان والدول الآسيوية على غرار الصين واليابان وأوروبا وغيرها. وقد شملت التعديلات منح محكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات الاختصاص القانوني للنظر في دعاوى التحكيم المرفوعة في دولة قطر إلى جانب تعديل اللوائح والقواعد الضريبية وتعديل لوائح وقواعد الشركات ذات الأغراض الخاصة وتعديل اللوائح الائتمانية، وتطوير لوائح التصفية الخاصة بمركز قطر للمال وتعديل لوائح الإعسار وغيرها من التعديلات التي من شأنها تعزيز الاستثمار وتدعيم بيئة الأعمال في قطر بشكل عام.

الاقتصادي والتنمية الأوروبية في منح هذا الامتياز بما يضمن زيادة حجم الأنشطة التي تتم من خلال المركز وزيادة مساهمته في الاقتصاد القطري. وتعاون هيئة مركز قطر للمال مع وزارة المالية في كافة المسائل المتعلقة بالنظام الضريبي لدولة قطر، لإسيما في كل ما يتعلق بالترميزات دولة قطر الدولية حيث يتعاون المركز مع وزارة المالية في إبرام اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي بما يضمن أفضل معاملة ضريبية ممكنة للاستثمارات القطرية في الخارج ويحمي حقوق الشركات العاملة في دولة قطر في الحصول على مزايا هذه الاتفاقيات.

تعديلات قانونية خدمة للمستثمرين

قام مركز قطر للمال بإدخال جملة من التعديلات على القوانين والتعديلات

الشركات ذات مسؤولية محدودة الأنشطة و1% شركات ذات مسؤولية محدودة الأنشطة المنظمة و8% نسبة الشركات ذات المسؤولية المحدودة G والشركات ذات المسؤولية المحدودة المتخصصة. أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي فتوزع إلى 64% من داخل قطر و16% من أوروبا و9% من المحيط الهادئ و7% من باقي دول الخليج العربي و4% من أمريكا الشمالية والجنوبية.

مراجعة ضريبية متميزة

يشهد النظام الضريبي في مركز قطر للمال مراجعة مستمرة حيث تتم مراجعة وتعديل اللوائح الضريبية بالمركز مع الأخذ في الاعتبار مراعاة المعايير الدولية، خاصة توصيات مشروع مكافحة تاكل الأوعية الضريبية وتحويل الأرباح الذي تشرف عليه منظمة التعاون

الرئيس التنفيذي لهيئة مركز قطر للمال عن أن عدد الشركات المسجلة ضمن منصة المركز قد بلغ أكثر من 540 شركة، مضافاً في أحدث تصريحاته على هامش مؤتمر ومعرض المنتجات الدولي في نسخته الأولى الذي احتضنته دولة قطر مطلع الشهر الجاري، أن المركز يسعى إلى زيادة هذه الشركات واستقطاب شركات جديدة، موضحاً أن إستراتيجية المركز تتماشى مع ركائز التنمية التي تعتمد عليها رؤية قطر الوطنية 2030، حيث يهدف المركز من إستراتيجيته إلى استقطاب أكثر من 1000 شركة وخلق أكثر من 10 آلاف وظيفة في القطاع المالي والقطاع غير المالي بالدولة بحلول عام 2022، كما يسعى إلى زيادة أنشطة شركاته في بورصة قطر من خلال إدراج شركات جديدة والوصول إلى 5 بالمائة من القيمة السوقية.

أما عن نشاط مركز قطر للمال خلال العام الماضي، فقد تم تسجيل 113 شركة ليصل إجمالي الشركات المرخصة بنهاية ديسمبر 2017 إلى 461 شركة مرخصة من المركز، تشكل منها الشركات القطرية 64%، فيما تشكل نسبة الشركات القابضة 28%، في حين يصل متوسط أيام العمل للحصول على الترخيص إلى 1,6 يوماً.

وتوزعت الشركات المرخصة حسب النشاط خلال العام الماضي إلى الترخيص إلى بنك واحد ضمن القطاع المالي، أما بالنسبة لشركات الأنشطة غير المنظمة فقد تضمنت 32 شركة قابضة و6 شركات استثمارات الأعمال وشركة واحدة للخدمات القانونية و25 شركة ذات أغراض خاصة و39 شركة خدمات متخصصة - ما عدا القانونية - و8 مكاتب إدارية ومؤسسة واحدة.

وتوزعت الشركات المرخصة حسب الوضع القانوني إلى 48% شركة ذات مسؤولية محدودة الأنشطة غير المنظمة و1% فرع شركة ذات مسؤولية محدودة الأنشطة غير المنظمة و1% فرع لشركة ذات مسؤولية محدودة الأنشطة غير المنظمة بنسبة 9% وشركة قابضة ذات مسؤولية محدودة بنسبة 20% و2% نسبة

540 شركة محلية وعالمية

منصة إقليمية وعالمية



الرئيس التنفيذي لمركز قطر للمال



يوسف محمد الجيدة

ضد أي من هيئات مركز قطر للمال والطعن في القرارات التي تصدرها حيث تشكل هذه المحكمة حماية تامة للمستثمرين، كما أن جميع القضايا التي تم النظر فيها هي منشورة للجميع على موقع المحكمة تحقيقاً لبدا الشفافية وتعزيز مناخ الثقة لدى المستثمر. بالإضافة إلى ذلك، تسعى أكاديمية قطر للمال والأعمال تحت رعاية هيئة مركز قطر للمال، على رفع مستوى الترخيص للشركات الخاضعة للتنظيم على غرار البنوك وشركات التأمين وغيرها. أما الجهة الأخرى فهي محكمة قطر الدولية، التي تمثل جزءاً من محاكم الدولة وتضم نخبة من القضاة العالميين والقطريين والتي يمكن الترافع أمامها باللغتين العربية والإنجليزية وتهدف إلى توفير مناخ قانوني متكامل يعزز الثقة لدى المستثمر الأجنبي عند تدفق استثمارات إلى دولة قطر. وبحق التظلم أمام هذه المحكمة

ويعد ممارسة الأعمال في قطر. ويتألف مركز قطر للمال من هيئات مختلفة، الأولى هي هيئة مركز قطر للمال التي تهدف من خلال فريق تطوير الأعمال إلى جلب الاستثمارات بشكل مباشر وتقوم بالتخصيص للشركات كما أنها مسؤولة عن البيئية التشريعية للمركز بشكل عام، أما الهيئة الثانية فهي هيئة تنظيم مركز قطر للمال التي تمنح التراخيص للشركات الخاضعة للتنظيم على غرار البنوك وشركات التأمين وغيرها. أما الجهة الأخرى فهي محكمة قطر الدولية، التي تمثل جزءاً من محاكم الدولة وتضم نخبة من القضاة العالميين والقطريين والتي يمكن الترافع أمامها باللغتين العربية والإنجليزية وتهدف إلى توفير مناخ قانوني متكامل يعزز الثقة لدى المستثمر الأجنبي عند تدفق استثمارات إلى دولة قطر. وبحق التظلم أمام هذه المحكمة

أعمال تزدهر

كشف السيد يوسف محمد الجيدة



جانب من الفعاليات التي ينظمها «قطر للمال»

اقتصاد وطن

يعد مركز قطر للمال أحد المراكز المالية والتجارية الرائدة والأسرع نمواً في العالم، حيث نجح في ظرف وجيز منذ إنشائه في استقطاب العديد من الشركات والاستثمارات الأجنبية، ومجزية بالنسبة للشركات التي تتطلع إلى توسيع عملياتها في منطقة الشرق الأوسط، والاستفادة من فرص الأعمال المتوفرة في الدولة، حيث يقدم مركز قطر للمال جملة من التسهيلات والحوافز للشركات وتمكين من توسيع نطاق أنشطتهم من وإلى منطقة الشرق الأوسط وآسيا.

ومع الاقتراب من العام 2019، أخذ مركز قطر للمال في الاستعداد بشكل متسارع للانتقال إلى مدينة «مشيرب» قلب الدوحة، والتي ستحتل نقطة انطلاق جديدة للمركز نحو العالمية، بما سيخلق حيا مالياً يضاهي الأحياء المالية العالمية.

وسعيًا منه لتحقيق رؤيته المستقبلية ومنها الانتقال إلى «مشيرب» قلب الدوحة، فقد قام مركز قطر للمال مؤخراً باتخاذ العديد من الإجراءات التي تهدف إلى الارتقاء بمنصته لجعلها إقليمية وعالمية تخدم النهوض بالاقتصاد القطري وتدعم التوسع الإستراتيجي للمركز على المستويين الإقليمي والدولي. وقد أعلن السيد يوسف محمد الجيدة الرئيس التنفيذي لهيئة مركز قطر للمال أن مركز قطر للمال يعمل وفقاً لأفضل الممارسات والمعايير الدولية التي توفر بيئة تنظيمية ذات مستوى عالمي، ونظاماً ضريبياً شفافاً ونزيهاً، وإطاراً قانونياً يستند إلى القانون الإنجليزي العام، الأمر الذي جعل المؤسسات والشركات العاملة في مختلف المجالات الاقتصادية من حول العالم تفضل إطار العمل الذي يوفره مركز قطر للمال.

كما كان للرئيس التنفيذي لهيئة مركز قطر للمال تصريحات إعلامية أكد فيها على الاستعداد للانتقال إلى المدينة الجديدة في مشروع «مشيرب» قلب الدوحة، خلال العام المقبل،

«أفضل بنك في قطر لعام 2018» وخدمات مصرفية رقمية

البنك التجاري.. من تسجيل انطلاقة القطاع المصرفي الخاص إلى تسطير النجاحات



كمؤسسة وطنية فخورة، يستمد البنك التجاري رؤيته وإستراتيجيته من ركائز رؤية قطر الوطنية 2030، التي تحدد الأفق التنموية للبلاد، ولاسيما الرامية إلى «تطوير اقتصاد وطني متنوع وتنافسي، قادر على تلبية احتياجات مواطني قطر في الحاضر والمستقبل». من هنا، تستند الإستراتيجية المؤسسية للبنك إلى خمسة مبادئ أساسية: تحقيق الأرباح، وخدمة العملاء، والإبداع والابتكار، والثقافة والالتزام. وقد شكلت هذه المبادئ مسيرة نجاح البنك، الذي استهل عملياته عام 1975 كأول بنك في القطاع الخاص في قطر، ليرسي معايير مرجعية في القطاع المصرفي في البلاد، ويسطر الإنجازات واحداً تلو الآخر.

نتائج مالية مميزة

حقق البنك التجاري نجاحاً في عام 2018 حتى الآن، إذ واصل نموه مسجلاً مع فروعه أرباحاً صافية في التسعة أشهر الأولى بلغت 1,259,6 مليون ريال قطري مقارنة بـ 259 مليون ريال قطري عن الفترة ذاتها في عام 2017 أي زيادة بنسبة 386%.

ارتفعت القروض والسلفيات للعملاء في المجموعة بنسبة 0,3% لتصل إلى 84,8 مليار ريال قطري في الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2018 بالمقارنة مع 84,5 مليار ريال قطري في نفس الفترة من عام 2017.

أما فيما يتعلق بخفض النفقات التشغيلية، انخفضت بنسبة 12% ليصل إلى 892 مليون ريال قطري في التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018 بالمقارنة مع 1,012 مليون ريال قطري عن الفترة ذاتها من سنة 2017. ويرجع سبب انخفاض التكاليف في المقام الأول إلى خفض المصاريف الخاصة بالموظفين والمصاريف الإدارية. وعلى صعيد الحلفاء والشركات التابعة للبنك التجاري، اعتمدت استراتيجية البنك التجاري مع «الترناتيف بنك» في تركيزها على التركيز على معالجة مخاطر العملاء من أجل مواجهة التحديات المحتملة في بيئة المخاطر والاقتصاد الكلي الحالية. فسجل «الترناتيف بنك» ارتفاعاً في صافي الأرباح بقيمة 75 مليون ريال قطري خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2018، أي زيادة بنسبة 29% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وانخفضت قروض والسلفيات للعملاء بالريال القطري في الربع الثالث من عام 2018 بنسبة 18% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي بسبب انخفاض قيمة العملة. أما من حيث العملة المحلية، فقد سجل «الترناتيف بنك» نمواً بنسبة 62% في صافي الأرباح، في حين ارتفعت القروض والسلفيات المقدمة للعملاء بنسبة 47% لتصل إلى 19,1 مليار ليرة تركية في الفترة ذاتها.

وبالنسبة للبنوك الزميلة، فقد حقق البنك الوطني العماني أرباحاً صافية بقيمة 360 مليون ريال قطري خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2018، أي زيادة بنسبة 10% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2017. وما زال البنك باقياً على تصنيف البنك العربي المتحد ضمن الأصول المعروضة للبيع ويواصل التركيز على تحسين أدائه وفقاً للاستراتيجية الخاصة بالشركات.



رئيس مجلس الإدارة والأعضاء وكبار الشخصيات خلال افتتاح فرع «دوحة فيستفال سيتي»

نمو وخدمات متطورة وحملات مدروسة



عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي وقيادات البنك التجاري خلال حفل تسلم جائزة «أفضل بنك»

افتتح البنك التجاري أول أكتوبر أحدث فروع في الدوحة فيستفال سيتي بهدف تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية بالإضافة إلى خدمات الصراف الآلي لعملائه من زوار المركز التجاري. ويستثمر البنك التجاري بشكل كبير في توفير أحدث الخدمات المصرفية للعملاء ويعزز استثماره في التقنيات الرقمية، إلا أن توسيع شبكة فروعهِ يُعد جزءاً لا يتجزأ من تعزيز خدمة العملاء، إذ تدرك إدارة البنك ما يفضله العملاء من حيث التفاعل الشخصي والمباشر مع الموظفين ومديري العلاقات. ويتميز هذا الفرع بساعات عمل طويلة تمتد من الساعة التاسعة صباحاً إلى الثانية والنصف بعد الظهر، ومن الثالثة والنصف عصراً إلى الساعة التاسعة مساءً (من السبت إلى الخميس)، ومن الثالثة والنصف عصراً إلى التاسعة مساءً (يوم الجمعة). وبذلك، يصبح عدد فروع البنك 29 فرعاً للخدمات الكاملة، بالإضافة إلى 172 جهاز صراف آلي في مواقع ملائمة في جميع أنحاء قطر، بالإضافة إلى القنوات

المصرفية الرقمية

وخلال حفل افتتاح الفرع الجديد، أعلن البنك التجاري عن تعاون تسويقي مشترك مع شركة منتزهات تريمو الترفيهية، والتي تدير منتزه عالم أنجري بيردز في الدوحة فيستفال سيتي، ومنتزهات Snow

المصرفية الرقمية Dunes و Juniverse و Virtuosity الترفيهية التي ستفتح قريباً. وسيُمكن هذا التعاون المشترك عملاء البنك التجاري من التمتع بمزايا حصرية في المنتزه، ومنها منصة حصرية للعملاء «الصدارة» وقطاع الخدمات المصرفية الخاصة، فضلاً عن الامتيازات الإضافية التي سيتم طرحها قريباً.

كما يواصل البنك التجاري استثماره في التكنولوجيا الرقمية بكثافة لجعل خدماته المصرفية أكثر ملاءمة للعملاء. فقد أطلق البنك التجاري العام الماضي خدمة الحوالات المالية إلى الحسابات المصرفية في الهند «خلال 60 ثانية». وتتيح الخدمة للعملاء تحويل الأموال في أقل من دقيقة واحدة من خلال الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والحوالات التي يوفرها البنك التجاري. وتعتبر خدمة «الحوالات المالية في 60 ثانية» من البنك التجاري أول خدمة من نوعها في قطر تتيح للعملاء إرسال الأموال إلى الخارج في هذا الوقت الزمني القصير. ونظراً لرواجها وشعبتها بين العملاء، تم توسيع نطاق الخدمة لاحقاً لتشمل كلاً من باكستان والفلبين وسريلانكا ونيبال. ويمكن التحويل اليوم إلى 28 مصرفاً في الهند، و35 مصرفاً في الفلبين، و26 مصرفاً في سريلانكا، و29 مصرفاً في باكستان، و28 مصرفاً في نيبال، لتُغطي بذلك 95% من البنوك في كل دولة من هذه الدول.

كما اختتم البنك التجاري مؤخراً حملة «وفر واربح» الناجحة التي كان قد أطلقها في شهر سبتمبر الماضي، مقدماً لأحد عملائه الموظفين الجائزة الكبرى وهي مليون ريال قطري، خلال حفل خاص أقامه في الدوحة فيستفال سيتي. وبنهاية الحملة، قدم البنك 365 جائزة نقدية تتجاوز قيمتها 3,2 مليون ريال لعملائه، الذين توجب عليهم الحفاظ على الحد الأدنى من متوسط الرصيد البالغ 10000 ريال قطري أو أكثر في حسابهم الجاري أو حساب التوفير، للدخول تلقائياً في السحوبات الشهرية وربح السنوية والسنوية، في خطوة شجع بها البنك عملاءه على التوفير وكافأهم على وفائهم له.



جوائز وتصنيفات عالمية

حصل البنك التجاري على جائزة «أفضل بنك في قطر» التي تمنحها مجلة غلوبال فاينانس، وذلك بعد مشاورات مكثفة مع مصرفيين ومستشارين ومحللين في القطاع المالي، ودراسة عدد من «العوامل التي تتراوح من الموضوعي الكمي إلى الشخصي المطلق»، بحسب المجلة. وبالإضافة إلى ذلك، أُجري استطلاع على مستوى القراء من أصحاب الشركات بهدف زيادة دقة وموثوقية النتائج. وفضلاً عن ذلك، نال البنك التجاري جائزة «أفضل خدمة حوالات مالية في الشرق الأوسط» في حفل جوائز «ذي آشيان بانكر» للتميز الدولي في الخدمات المالية لعام 2018.

كما حل البنك التجاري في قائمة براند فاينانس العالمية لأفضل 500 علامة مصرفية في العالم لعام 2018 إذ جاء في المرتبة الثالثة محلياً و270 عالمياً، متقدماً 12 مرتبة في القائمة ذاتها مقارنة بالعام الماضي. أما على صعيد التصنيف الائتماني، فقد قامت كل من وكالتي فيتش وموديز برفع نظرتهم المستقبلية للبنك لتصبح مستقرة، إذ ارتفع التصنيف طويل الأجل إلى «A» من «فيتش» وإلى «A3» من «موديز»، الأمر الذي يعكس قوة الاقتصاد القطري وقطاع الخدمات المصرفية فيه.

كل شيء يمكن تحقيقه

انطلاقاً من سجل إنجازاته المميز، وثقته بإمكاناته وعزمه على تعزيز خدماته لعملائه ومساهمته في نمو القطاع المصرفي القطري، يؤمن البنك التجاري إيماناً راسخاً بشعاره «كل شيء يمكن تحقيقه»، ويضع لنفسه أهدافاً طموحة يسخر كل ما في جعبته لتحقيقها.

البنك التجاري وبطولة كأس العالم 2022

في إطار تحضيرات البلاد لاستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022، يقدم البنك التجاري التمويل للمشاريع الخاصة بالبطولة، بما في ذلك نظام المترو الحديث وأحد الملاعب الرئيسية، فضلاً عن تقديم العروض الحصرية الخاصة ببطولة كأس العالم لعملائه. كما قام البنك بتأسيس شراكة مع اللجنة العليا للمشاريع والإرث لمساعدة العاملين على تحويل النقود لبلادهم من خلال منصاته الرقمية، بما في ذلك خدمة «الحوالات المالية في 60 ثانية».



الفضل يعود لكم في هذا الإنجاز

إن لقب البنك الأفضل في قطر هو دلالة على أننا نهضي في الاتجاه الصحيح لكي نقدم لعملائنا أفضل مستوى من الخدمة إلى جانب حلول مصرفية متطورة ومبتكرة.

شكراً جزيلاً للعملاء والموظفين. الفضل يعود لكم في تصنيف البنك التجاري كأفضل بنك في قطر لعام 2018 بشهادة من مجلة جلوبال فاينانس العالمية.

كل شيء يمكن تحقيقه

البنك التجاري



تطوير الوعي بالتمويل الإسلامي ورفع الكفاءة أهمها

خارطة طريق استراتيجية لتطوير الصيرفة الإسلامية

للمعيار المحاسبي للمؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية سيبدأ في مطلع العام 2020، مع إمكانية تطبيق المعيار في شكله النهائي بصفة مبكرة وفقاً لمدى استعداد البنوك الإسلامية والمصارف الإسلامية. وتشكل الخدمات المصرفية الإسلامية في قطر ما نسبته بنحو 26% من القطاع المصرفي، كما أن البنوك الإسلامية القطرية ثالث أكبر المساهمين في حجم النمو العالمي في الخدمات المصرفية الإسلامية، وتسعى الجهات الرقابية على الجهاز المصرفي في دولة قطر وفي مقدمتها مصرف قطر المركزي للمحافظة على هذا النمو وتعزيزه من خلال العمل على تطوير مبادرات للتمويل الإسلامي، وإقامة شركات دولية، وتبادل علمي وتقني وتعاون مشترك، واستكمال الخدمات والخبرات المالية.

أثبتت قطر قدرتها على الاستمرارية في هذا المجال وتنفيذ جميع التزاماتها مع الدول الأخرى، وهو ما يفترض العمل الجماعي من أجل مواجهة المخاطر المالية وزيادة كفاءة الخدمات المالية الإسلامية بما يضمن النمو والتوسع في المعاملات المالية المتوافقة مع الشريعة ويساهم في بناء اقتصاد متنوع قائم على المعرفة.

مواصلة الابتكار والتنمية

ويشار إلى أن التحديات التي فرضها التطور وخاصة النمو السريع للمعاملات المالية الإلكترونية، سواء المعاملات المصرفية أو الاستثمارات في أسواق المال أو الانتشار السريع للعملة الإلكترونية وهو ما يطرح تحديات متنامية أمام المعاملات المالية الإسلامية، مما يتطلب مزيداً من التعاون والتنسيق والمناقشة للتوصل إلى حلول مناسبة لتلك التحديات، ولعل من أهم هذه التحديات مواصلة الابتكار والتنمية في طرح منتجات مصرفية إسلامية جديدة للعملاء والمستثمرين. وتقدر موجودات البنوك الإسلامية القطرية بنحو 351,2 مليار ريال بنهاية شهر أغسطس بما يشكل نحو 25,87% من إجمالي الموجودات الخاصة بالبنوك القطرية، في حين تشكل نسبتها من إجمالي الموجودات نحو 25,20%. وتعتبر البنوك الإسلامية القطرية من المحركات الرئيسية لنمو النظام المالي الإسلامي، حيث نمت بـ 13% خلال السنوات الخمس الماضية، وهي تحتفظ بأكثر حصة من الأصول المالية الإسلامية بقيمة 323 مليار ريال في 2016، ومع ذلك تتطلع البنوك الإسلامية إلى التوسع في الأسواق المالية الإسلامية الناشئة في الخارج. وشكلت المؤسسات المالية التكافلية وغير المصرفية مجتمعة 2% فقط من إجمالي الأصول المالية الإسلامية في عام 2016، وقد أظهرت المؤسسات المالية غير المصرفية في دولة قطر نمواً صغيراً ومحدوداً من حيث الحجم والعدد. في حين بلغت قيمة الأصول في القطاع المالي غير المصرفي 3,9 مليار ريال. وبلغ قطاع التكافل في قطر 2 مليار ريال في 2016، وتمثل العوائق الرئيسية لمشغلي التكافل في صغر حجمها وعدم وجود تمايز في منتجاتها مقارنة مع شركات التأمين التقليدية التي تهيمن على سوق التأمين. وتمثل الصكوك 15% من إجمالي أصول التمويل الإسلامي، بإجمالي 57 مليار ريال في إصدارات السندات القائمة. وتهيمن الصكوك السيادية على السوق، حيث تساهم بنسبة 87% من الإصدارات. ونظراً لأن 44% من الصكوك القائمة من المقرر أن تكون مستحقة الدفع في 2018. وتشكل صناديق الاستثمار المتوافقة مع الشريعة الإسلامية أكثر من نصف قطاع إدارة الأصول في قطر، مع إدارة أصول بقيمة 541 مليون ريال.



ومشتقاتها بما يتوافق مع معايير بازل 3 وبما لا يتعارض في حين ذاته مع المعايير المحاسبية الجديدة التي سيتم البدء بتطبيقها فعلياً في 1 يناير من العام 2020 على المستوى الدولي، والتي تعرف بالمعيار 30 الصادر عن هيئة الرقابة والمحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية مؤخراً، حيث يشابه هذا المعيار، المعيار رقم 9 الخاص والمتعلق بالخسائر الائتمانية وتكوين مخصصات لها. وكانت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية قد أصدرت مؤخراً المعيار رقم 30 الخاص بخسائر الائتمان ليحل محل المعيار القديم رقم 11 بما يتوافق مع أحدث التطورات على المعايير الدولية وعلى رأسها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9. إلى ذلك، فإن التطبيق الفعلي

تقدمها البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية غير البنكية العاملة بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية على غرار شركات التكافل وإعادة التكافل وشركات التمويل الإسلامي التي تعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وسيتم في هذا المجال تقديم برامج تدريب لفائدة الموظفين والكوادر المالية العاملة في البنوك الإسلامية من أجل رفع مستوى المهارة لديهم وتوسيع معرفتهم بالمعاملات المالية وكيفية جعلها متناسقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية إلى جانب تعريفهم بمبادئ الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية وقواعد المحاسبية الجديدة. كما تستهدف الاستراتيجية في إدارة حواجز التكلفة المالية في عمليات التمويل الإسلامي، مع موازنة الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية

في القطاعات المالية والإسلامية سواء من حيث الإيداع أو من حيث التمويل بمختلف أنواعه وفئاته المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وبما لا يتعارض مع المعايير المالية والمصرفية والضوابط التي تحددها الهيئات والجهات الرقابية المحاسبية المحلية والدولية.

تطوير كفاءة الموارد البشرية

وستخصص خارطة الطريق الاستراتيجية الخاصة بالمالية والصيرفة الإسلامية في دولة قطر جانباً من أهدافها لتطوير كفاءة الموارد البشرية العاملة في مجال الصيرفة والمالية الإسلامية وذلك من خلال تطوير المهارات في الخدمات المصرفية الإسلامية والمالية الإسلامية التي



علم ملحق «انتماز وطن» أن الجهات الرقابية والمسؤولة عن القطاع المصرفي والمالي في الدولة قد أعدت خلال الفترة الماضية خارطة طريق استراتيجية لتطوير المالية الإسلامية والتمويل الإسلامي، حيث تهدف الجهات الرقابية إلى تعزيز دور المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية العاملة في الدولة بما يتناسب مع التطور السريع الذي تشهده الصيرفة الإسلامية على المستوى العالمي من نمو مطرد، حيث يتوقع أن تحقق الصيرفة الإسلامية نمواً قوياً لتصل إلى أكثر من 3 تريليونات دولار بنهاية العام الجاري مقارنة بنحو 2,6 تريليون دولار مسجلة بنهاية العام الماضي على المستوى العالمي، خاصة أن أصول المصارف الإسلامية قد نمت من 200 مليار دولار في عام 2003 إلى 1,9 تريليون دولار في عام 2016، واستناداً إلى أحدث التقديرات، يشكل التمويل الإسلامي 50% من الخدمات المصرفية في دول مجلس التعاون على أن تصل إلى أكثر من نحو 4 تريليونات دولار بنهاية العام 2022.

وتتكون خارطة الطريق للصيرفة والمالية الإسلامية من 9 أهداف، ستطبق على استراتيجية تتألف من 12 نقطة أساسية، حيث يسعى الهدف الأول إلى تحسين الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية بما يتماشى مع الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال خلق قدر أكبر من الانساق في الحوكمة الشرعية مع توفير إرشادات مركزية حول المعايير الملائمة والصلاحيات للباحثين في الشريعة والعلوم المالية والمصرفية إضافة إلى تقديم تسهيلات لتسوية المنازعات بشأن القضايا المالية والمصرفية وارتباطها بالحكام المتعلقة بالشريعة. أما الهدف الثاني الذي تتضمنه خارطة الطريق الاستراتيجية فيضع عنواناً له هو تطوير علاقات التعامل بين البنوك وحسن إدارة السيولة، وسيتم ذلك من خلال دراسة التمويل الإسلامي وبين البنوك الإسلامية ودراسة إمكانية إيجاد ثغرات يجب تلافيتها. وستكون التكنولوجيا المالية والتحديات الجديدة في المالية الإلكترونية التي تعتمد على التكنولوجيا هي عنوان الهدف الثالث الذي سيسعى إلى تعزيز الفنتك وذلك من خلال تقييم كيفية دعم الشركات الناشئة في مجال الفنتك مع ضمان الحماية الإلكترونية اللازمة إضافة إلى التفكير في رفع حدود الإقراض والحد الأقصى لسعر الفائدة للشركات الناشئة في مجال الفنتك وتشجيع التعاون بين البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية على استخدام التكنولوجيا المالية.

أما الهدف الرابع فيقوم على تحسين إدارة الأصول من خلال تعزيز مبادرات الاستثمار المستدام وتطوير إطار تنظيمي ومالي مسؤول قادر على استقطاب الاستثمارات الخارجية ومدراء الاستثمار والمحافظ الإقليميين. وتضع خارطة الطريق الاستراتيجية للمالية والصيرفة الإسلامية ضمن أهدافها تطوير قطاع التكافل من خلال إيجاد نموذج مميز للعمل مع تعزيز وعي العميل أو المستهلك لأهمية قطاع التكافل. وستسعى الجهات الرقابية خلال الفترة المقبلة نحو تطوير الوعي العام بأهمية التمويل الإسلامي، حيث سيكون هذا الهدف هو الهدف السادس من خلال إطلاق حملة للتوعية الإسلامية المالية التي تركز على محور الأهمية المالية بشكل عام والتعريف بمبادئ وإسس الصيرفة والتمويل الإسلامي لدى العملاء والمستثمرين وبشكل خاص لدى كبار المتعاملين



البنك الأهلي. خدمات مصرفية محلية، عصرية وآمنة

منذ أكثر من ٣٥ عاماً كان وما زال البنك الأهلي في قلب مجتمع الأعمال المصرفية في قطر، وقد ظل وفياً لقيمنا التقليدية التي تحدد هويتنا.

وبناءً على تراثنا وخبرتنا، فنحن نتطلع إلى المستقبل، ونتبنى التغيير توافقاً مع رؤية قطر الوطنية. لذلك قمنا بالإستثمار في قطاعات الأعمال الرئيسية كافة من خلال الإستثمار في الأفراد وتكنولوجيا المعلومات والعمليات والمنشآت لتقديم بنك المستقبل لكم اليوم.

نحن نقدم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات لعملائنا الحاليين والمستقبليين تتضمن: الخدمات المصرفية للشركات، الخدمات المصرفية للأفراد والخاصة، الخدمات المصرفية الدولية، خدمات الخزينة والإستثمار، وخدمات الوساطة المالية.

البنك الأهلي .. معكم.

البنك الأهلي
ahlibank



ahlibank.com.qa

47 عاماً من الريادة في قطاع الصرافة

«الفردان للصرافة» تاريخ عريق في خدمة قطر



■ فروع عصرية شاملة



تعتبر شركة الفردان للصرافة من الشركات الأولى والرائدة في مجال الصرافة داخل دولة قطر، حيث يعود تأسيس الفردان للصرافة إلى العام 1971 حيث جاءت استجابة لمطالبات دولة قطر التي بدأت تشهد آنذاك تدفقاً متسارعاً من القادمين الجدد والشركات الأجنبية. وقد كانت مصدر تمويل أساسي لمشاريع الفردان عند انطلاقة المجموعة. ومع توسع أعمال دولة قطر داخل البلاد وخارجها، توسعت خدماتنا استجابة للتحديات والمتطلبات الجديدة.

أصبحت الفردان للصرافة شركة الصرافة الأولى في البلاد من خلال تقديمها لمجموعة كبيرة من الخدمات المالية إلى جانب بدائل أكثر سرعة وفعالية من حيث الكلفة مقارنةً بخدمات البنوك التقليدية، وذلك بأفضل الأسعار والهوامش التنافسية.

كانت الشركة سباقة في الاستثمار التكنولوجي حيث إنها الشركة المالية الأولى في قطر التي اعتمدت التحويلات الإلكترونية مستخدمة التكنولوجيا المتطورة التي ابتكرتها مؤسسات مثل «سويفت» و«رويترز» لإضفاء المزيد من الراحة والموثوقية على تجارب العملاء.

«الفردان للصرافة» معروفة بريادتها في هذا المجال من خلال تقديم قنوات تحويل غير تقليدية وعروض مبتكرة بالشراكة مع مؤسسات مالية رائدة مثل ويسترن يونيون، ماستر كارد، وفيزا. كما أن الشركة هي الوكيل الرقمي الرئيسي لشركة ويسترن يونيون وتوفر خدماتها عبر البوابة الإلكترونية ونقاط التحويل الذاتي.

وتعمل شركة الفردان للصرافة على تعزيز مكانتها كقوة رائدة في السوق القطري والإقليمي في مجال التحويلات المالية وتبديل العملات وأن تحقق ذلك من خلال الابتكارات والتكنولوجيا وتوسع الشبكات وخدمة العملاء المتميزة، مع الالتزام التام بتقديم منتجات وخدمات تلبي متطلبات السوق وتتخطى توقعات العملاء.

ريادة في الأعمال

حققت الفردان للصرافة نجاحاتها بفضل ريادتها في مجال الخدمات المالية في دولة قطر من خلال مبدأ واحد ألا وهو منح الأولوية للعملاء، حيث تعمل الفردان للصرافة وفقاً لأعلى المعايير المهنية وتوفير خدمة عملاء متميزة من هذا المنطلق، تؤمن الفردان بتطوير خدماتها بشكل متواصل والعمل جاهدين لجذب ابتكارات تكنولوجية جديدة تعزز من مركزها الريادي في السوق.

وترتبط شركة الفردان للصرافة بالشركات التي أقامت مع الشركات المالية العالمية مما يتيح لها توفير خدمات على نطاق عالمي. وهي لاكتفي بما تقدمه وحسب بل تبحث دوماً عن حلول جديدة تخول لها توفير الخدمة الأفضل للعملاء بأسعار تنافسية، حيث استثمرت وبشكل كبير في تطوير إجراءات حديثة سمحت برفع مستوى المعايير في



■ حلول صرافة عالمية

بطاقة السفر إلى جانب توفير السبايك والعملات الذهبية للأفراد والمؤسسات إلى جانب الخدمات المتوفرة للعملاء التجاريين. يتم بيع الذهب عالي الجودة في كافة فروع الشركة وتتراوح الأوزان من 1 غرام إلى 1 كيلو غرام من السبايك أو العملات الذهبية. يتم استيراد السبايك من «بامب» الشركة العالمية المعروفة في إنتاج السبايك. وتتخذ «بامب» سويسرا مقراً لها حيث تدير مصفاة معادن ثمينة متطورة للغاية ومرافق تصنيع، وهي من الشركات الأكثر موثوقية في إنتاج السبايك.

بطاقة الولاء

توفر الفردان للصرافة بطاقة الولاء حيث تتميز البطاقة بخصائص مختلفة بما في ذلك خصومات في بعض المحلات التجارية الشريكة. كما تتوفر لحاملي بطاقة الولاء هدايا ومفاجآت بين الحين والآخر. وتُخزن البطاقة تاريخ المعاملات لدى الفردان للصرافة وتُسهل وتسرع المعاملات عند الدفع.

8 فروع

تقدم شركة الفردان للصرافة خدمات من خلال 8 فروع منتشرة على كامل أنحاء دولة قطر، حيث تقدم الخدمات من خلال الفرع الرئيسي في شارع حمد وفرع النجمة وفرع معيذر وفرع قطر مول وفرع الخور وفرع الوكرة وفرع مول الخليج وفرع المطار القديم، وتوفر 100 شبكات خدمة تعمل على مدار 365 يوماً في السنة.

شراكات عالمية

تتعامل الفردان للصرافة مع أكثر من 120 بنكاً مراسلاً حول العالم لتسهيل عمليات تحويل الأموال إلى أي حساب مصرفي بطريقة سريعة وأمنة. وتتوفر هذه الخدمات على مدار الأسبوع في ثمانية من فروع الشركة المنتشرة في دولة قطر. كما تجمع الفردان للصرافة شراكات رائدة وقوية مع «ويسترن يونيون» ومع مصارف معروفة وشركات صرافة مرموقة.

مجال عملها، مثل برنامج «دقيقة واحدة للعميل» والذي بموجبه يتم استكمال معاملة العميل في أقل من 60 ثانية. تتماشى أعمال شركة الفردان للصرافة بالكامل مع أهداف وتطلعات رؤية قطر الوطنية 2030، وهي عبارة عن خارطة طريق لإرساء التنوع الاقتصادي والتناغم الاجتماعي وتطوير إرث مستدام لدولة قطر. وبالنظر إلى التطورات السريعة التي تشهدها الدولة، تترك الشركة الحاجة لمؤسسات تلبي متطلبات هذه الدولة من خلال الابتكار والاستثمار في المستقبل.

خدمات متميزة

تعمل الفردان للصرافة على توفير العملات الأجنبية والخدمات الراقية والمتميزة لجمهور العملاء، حيث تؤكد الفردان للصرافة على أنه أينما كانت وجهة سفر، فيمكن للعميل أن يجد ما يكفي من العملات الأجنبية التي يحتاجها. وتقدم الفردان للصرافة للعملاء من فئة الأفراد سعر صرف يعتبر هو الأفضل مقارنة بالشركات الأخرى، حيث تعتبر الأسعار الأكثر تنافسية. وتوضح الفردان للصرافة أنه بالنسبة للعملاء من فئة المؤسسات، فإن هناك إدراكاً تاماً من قبل الفردان للصرافة أن إدارة الأعمال في الخارج تتطلب شريكاً يسهل صرف العملات بصورة سريعة وموثوقة، مؤكدة أن الخبرة المالية التي تعود إلى أربعين عاماً في مجال التجارة ستساعد المؤسسات في التخطيط لسرف العملات وتطوير أعمالها بصورة أفضل، حيث تتوفر هذه الخدمات طيلة أيام الأسبوع في فروع الفردان للصرافة المنتشرة في كافة أنحاء دولة قطر. كما توفر الفردان للصرافة خدمة تحويل الأموال عبر الإنترنت في أي وقت، إلى أي مكان مع



الفردان للصرافة
Alfardan Exchangeسافر عالميا
وادفع محليا

USD



CAD



AUD



GBP



EUR



QAR

ست عملات في بطاقة واحدة

Mastercard® Cash Passport™

بطاقة ماستركارد كاش باسپورت ادفع بالعملات الأجنبية والريال القطري بطريقة بسيطة وأمنة وذكية. قم بعمليات الشراء عبر الإنترنت أو استخدمها في جميع أنحاء العالم في أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع، بما في ذلك المحلات التجارية والمطاعم. تأتي البطاقة مع تقنية الاستخدام دون اللمس.

للمزيد من المعلومات يرجى زيارة:www.alfardanexchange.com.qa/travelcard

مركز الاتصال: +974 44537777





أكد على متانة وقوة الاقتصاد الوطني.. المعضادي:

شركات الصرافة ساهمت في دعم النهضة الاقتصادية



أكد جمعة المعضادي الرئيس التنفيذي لشركة الدار للصرافة على متانة وقوة الاقتصاد الوطني، مشدداً على أن متانة المركز المالي والسياسات الاقتصادية والمالية الحكيمة المتبعة عززت وبصورة أساسية من تغيير وكالات التصنيف الائتماني النظرة المستقبلية للاقتصاد القطري سواء على المدى المتوسط أو الطويل إلى نظرة مستقرة مع توقعات بارتفاع معدلات النمو وزيادة في فائض الناتج المحلي الإجمالي. مشيراً في حوار لـ «ملحق ائتمان وطن» إلى أن شركات الصرافة استطاعت إيجاد أسواق بديلة بصورة سريعة والتي استطاعت لتلبية احتياجات الشركات بصورة سريعة ومن هذه الأسواق السوق العماني والسوق الكويتي والأردني بالإضافة إلى السوق السنغافوري والذي يعتبر من الأسواق الرئيسية في العملات الأجنبية في جنوب شرق آسيا.. وفيما يلي تفاصيل الحوار:

ماضون في إجراءات إدراج الدار للصرافة ارتفاع قياسي في التحويلات المالية

اقتصاد وطن

د مضى أكثر من 14 شهرا منذ فرض الحصار الجائر على دولة قطر.. في نظركم كيف تقيم الاقتصاد القطري ورؤيتك المستقبلية له؟

كما قال سيدي سمو الأمير المفدى القطري قد نما بوتيرة متسارعة في جميع القطاعات الحيوية كالقطاع

السياحي والزراعي والصناعي والصحي عما كان قبل الحصار حيث استهدف هذا النمو الوصول

إلى معدلات الاكتفاء الذاتي من الاحتياجات الأساسية ومن ثم الاتجاه إلى زيادة الصادرات والتي

ستعكس بدورها على توفير المزيد من العملات الأجنبية الأمر

الذي سيساعد على إيجاد مزيد من الحلول المبتكرة أمام متخذي

القرار الاقتصادي كما أنه وطبقاً لرؤية قطر 2030 والتي تهدف إلى

جعل الاقتصاد القطري في مصاف الاقتصاديات الناشئة في العالم

وذلك من خلال المحافظة على معدلات النمو الاقتصادي بصورة مقبولة

والعمل على وجود استقرار مالي واقتصادي طبقاً لمعدلات منخفضة

متخذة مع سلامة للنظام المالي محفوظاً من المخاطر كما أن وجود

بنية استثمارية محفزة قادرة على جذب المستثمرين ورؤوس الأموال

الأجنبية إلى داخل الدولة لهو من أهم الرؤى المستقبلية التي تهدف إليها القيادة السياسية ورؤية قطر 2030.

قامت وكالات التصنيف الائتماني بتعديل نظرتها للدولة والشركات والبنوك القطرية.. فما هو تعليقك على ذلك؟

بسبب الحصار والدور الإعلامي الذي قامت به دول الحصار من أجل تشويه صورة الاقتصاد القطري والإيحاء بمدى ضعف الاقتصاد القطري لإيهام شركات

التصنيف الائتماني بذلك من أجل تغيير نظرتها تجاه الاقتصاد القطري ولكن بفضل الله وقوة

ومتانة المركز المالي والسياسات الاقتصادية والمالية الحكيمة المتبعة

عززت وبصورة أساسية من تغيير وكالات التصنيف الائتماني النظرة

المستقبلية للاقتصاد القطري سواء على المدى المتوسط أو الطويل إلى

نظرة مستقرة مع توقعات بارتفاع معدلات النمو وزيادة في فائض

الناتج المحلي الإجمالي.

هل تأثرت أعمال شركات الصرافة وأنشطتها طيلة الفترة الماضية نتيجة الحصار؟ ومدى توفر العملات الأجنبية؟

إن قطاع الصرافة كغيره من القطاعات حدث له تاثير في بداية الأمر نتيجة للاعتماد على سوق

إحدى دول الحصار على التحويلات المالية إليها نتيجة للتبادل التجاري

وذلك كسوق رئيسي للعملات الأجنبية إلا أن هذا التأثير لم يدم

أكثر من أيام معدودة حيث استطاعت شركات الصرافة إيجاد أسواق بديلة

بصورة سريعة والتي استطاعت تلبية احتياجات الشركات بصورة

سريعة ومن هذه الأسواق السوق العماني والسوق الكويتي والأردني

بالإضافة إلى السوق السنغافوري

والتي يعتبر من الأسواق الرئيسية في جنوب شرق آسيا.

كم تقدر قيمة التحويلات المالية التي تم إنجازها خلال العام الماضي من قبل الأفراد؟

فيما يخص شركتنا فإن الشركة حافظت على معدلاتها السابقة فيما يخص التحويلات وحجمها.

هل هناك نمو في تلك التحويلات؟ ارتفاع عدد التحويلات في الفترة الماضية بصورة مقبولة نوعاً ما

نظراً لزيادة أعداد السكان داخل دولة قطر وإيجاد أنشطة اقتصادية

محلية ساعدت على استقطاب المزيد من العمالة داخل الدولة.

أبرز التحديات التي تواجه شركات الصرافة الوطنية؟

هناك العديد من التحديات التي تواجه شركات الصرافة ولعل

أبرز هذه التحديات هو وجود منافسة البنوك التجارية بما تملكه

من إمكانيات كبيرة في مجال التحويلات المالية بالإضافة إلى

خاص بالتعليمات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب كما

توفره من إمكانيات تقنية ولوجية ضخمة الأمر الذي يؤدي إلى وجود

منافسة غير عادلة تواجهها شركات الصرافة نظراً لمحدودية رأس المال

الخاص بها بالإضافة إلى محدودية العائد من التحويل من أجل مواكبة

التكنولوجيا للتمكن من منافسة البنوك وشركات الاتصالات.

يشككي الأفراد من ارتفاع العملات ورسوم التحويلات المالية إلى جانب تحديد

سقف معين للحوالة الواحدة.. فما سبب ذلك؟

كما ذكرت سابقاً نتيجة لارتفاع التكاليف التكنولوجية المستخدمة

حاليا والتي فرضها وجود منافسين جدد كالبنوك التجارية وشركات

الاتصالات أدى ذلك إلى ارتفاع في العمولات ورسوم التحويل إلا أن هذا

الارتفاع تم بمسئولية طفيف من أجل إدخال التكنولوجيا المستخدمة

حديثاً في التحويلات المالية والتي لم تكن متواجدة قبل ذلك حيث

إنه الآن بإمكان العميل استخدام التحويلات الخاصة به في نفس

الوقت من الإرسال. أما فيما يتعلق بتحديد سقف للتحويل هذا الأمر

خاص بالتعليمات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب كما

تختلف باختلاف المخاطر التي قد تواجه كل شركة.

تود أن تقدم لنا لمحة عن أعمال شركة الدار لأعمال الصرافة؟ كم عدد فروع الشركة حالياً؟ وهل هناك خطط لفتح فروع

جديدة في المستقبل؟

شركة الدار لأعمال الصرافة هي شركة مساهمة قطرية خاصة برأس

مال 100 مليون ريال قطري وتعمل شركة الدار منذ عام 2006 في قطاع

التحويلات المالية حتى أصبحت مصفاً للشركات رابحة وذات مركز

المجال كما أن للشركة أكبر شبكة من الفروع بعدد 21 فرعاً تغطي جميع

أنحاء الدولة كما أننا نخطط إلى التواجد في محطات الرييل قريباً.

خططكم الاستراتيجية المستقبلية؟ نسعى دائماً إلى أن نكون الأفضل

من بين الشركات العاملة في الدولة حيث نهذ دائماً إلى تقديم أفضل

الخدمات والعمل على الاستمرار في التوسع داخل وخارج الدولة.

أعلن الرئيس التنفيذي للبرصة مؤخراً عن فتح المجال أمام إدراجات جديدة لتنشيط السيولة، وأبدتكم في وقت سابق رغبتكم في الإدراج.. إلى أين وصل الملف؟

لقد بدأنا أولى خطواتنا نحو الإدراج كما تتبني الشركة حالياً نهج

الشفافية والحوكمة.

انعكاسات إدراج شركات الصرافة على السوق المالي؟

سوق قطر من الأسواق الناشئة والذي يمثل لدى المستثمرين فرصة

سائحة لتحقيق مكاسب مالية وبالتالي فإن عمليات الإدراج بصرف

النظر عن كونها لشركات الصرافة أو غيرها من الشركات المساهمة

لهو أمر هام وخاصة فيما لو كانت هذه الشركات رابحة وذات مركز

مالي قوي الأمر الذي سينعكس على السوق المالي القطري بصورة عامة.

أشار سعادة محافظ مصرف قطر المركزي في حوار انفردت به «الوسيل»

مؤخراً إلى أنه لا مانع من اندماج شركات الصرافة.. فهل بات من الضروري تحقيق

اندماجات لتكوين شركات صرافة ضخمة قادرة على المنافسة محلياً وعالمياً؟

لا أخفي سراً بأن شركة الدار أخذت هذا الجانب بأولوية محتملة

الحدوث منذ سنتين وعملت خلال هذه الفترة على تهيئة الأرضية

المناسبة سواء في أنظمتها الداخلية والهيكلية التنظيمية والأهم من

ذلك تعزيز المركز المالي وهي على استعداد تام لتبني مثل هذه الأفكار متى حدثت.

كان مصرف قطر المركزي دور ريادي في الإشراف على القطاع المالي في الدولة فكيف يتم التنسيق بين شركات الصرافة

ومصرف قطر المركزي بخصوص التحويلات المالية، خاصة في الحوالات ذات القيمة العالية؟

كما هو معلوم فإن شركات الصرافة تقع تحت مظلة مصرف قطر المركزي

وتخضع للإشراف المباشر له كما تقوم بتفقيه التعليمات الصادرة منه بصورة مباشرة كما أن أنظمة شركات

الصرافة مرتبطة بصورة مباشرة ولحظية مع أنظمة مصرف قطر المركزي

وبالتالي فإن «المركزي» يمكنه الإطلاع على كافة التحويلات المالية للشركات

بصورة لحظة على اختلاف قيمتها.

شهدنا صموداً قوياً للريال القطري في مواجهة الحصار الجائر.. فما هي العوامل

الفنية التي حمت الريال القطري ودعمته محلياً وخارجياً؟

سؤال جيد جداً، الحمد لله على ذلك، حيث ساعد التكاتف الشعبي وعدم

الانسحاق خلف الشائعات المغرضة وبالدعم الذي قدمه المواطنون أو المقيمين

والتي كانت تهدف إلى إضعاف قدرة قطر على مواجهة الحصار بالإضافة

إلى الإدارة الواعية للضرورة من قبل القيادة الحكيمة لصاحب السمو

الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى، حفظه الله، كان الداعم

الرئيسي لقوة الريال القطري هذا بالإضافة إلى قوة ومتانة الاحتياطي

النقدي القطري وحسن إدارته وتقويعه والذي يفوق ضعفي الناتج

المحلي الإجمالي بالإضافة إلى ذلك بعض المتعاملين بالدولار الأمريكي حيث إن

السياسة التجارية الخاصة بالرئيس الأمريكي حول تحسين الشروط

التجارية مع كثير من دول العالم أعطت هذه الدول فرصة لإيجاد بدائل

والتي من الممكن أن تساهم في حل بعض المسائل التجارية الخاصة

بنتيجة التعامل بالدولار الأمريكي وإيجاد عملات تبادلية أخرى حيث

ظهرت تشكلات جديدة على الساحة الدولية كاستقلال الاتحاد الأوروبي

وكذلك نتيجة للضرائب المفروضة على الواردات الصينية أدى ذلك إلى

قيام الصين بإيجاد طرق بديلة للدفع بعمله اليوان أو الريميني الصيني

الأمر الذي سيسمح بإيجاد طرق وحلول أكثر في التعاملات التجارية

بين الدول.

العديد من الأفراد يتاجرون في العملات.. فما هي مصادر الأسواق البديلة للعملات؟ وكيف تتم عملية الاستيراد ونقل العملات

من تلك الأسواق وصولاً إلى شركات الصرافة القطرية؟

الأسواق العالمية متاحة للجميع وأغلب الأسواق تحمل في طياتها

الربحية والمخاطر التي من الممكن أن يجنيها أو يتحملها المتعامل

في العملات البديلة للعملات.. فما هي مصادر الأسواق البديلة للعملات؟ وكيف تتم عملية الاستيراد ونقل العملات

من تلك الأسواق وصولاً إلى شركات الصرافة القطرية؟

الأسواق العالمية متاحة للجميع وأغلب الأسواق تحمل في طياتها

الربحية والمخاطر التي من الممكن أن يجنيها أو يتحملها المتعامل

في العملات البديلة للعملات.. فما هي مصادر الأسواق البديلة للعملات؟ وكيف تتم عملية الاستيراد ونقل العملات

من تلك الأسواق وصولاً إلى شركات الصرافة القطرية؟

الأسواق العالمية متاحة للجميع وأغلب الأسواق تحمل في طياتها

الربحية والمخاطر التي من الممكن أن يجنيها أو يتحملها المتعامل



AL DAR FOR EXCHANGE WORKS
الدار لأعمال الصرافة
your best money exchange partner



اقتصادنا
تحويل الأموال
عبر العالم
We specialize
Sending Money
All Over The world



في التداول هذا الجانب متساو في

النتيجة ونتيجة لذلك يجب على المتعاملين في هذا الأمر

حساب المخاطر والتعامل بحذر خلال الفترة القادمة نتيجة للأحداث

على الإنتاج وكذلك التصدير وقد بدأ الأمر واضحاً في النتائج المالية

للشركات داخل الدولة والأرباح التي تم تحقيقها في الفترة السابقة.

دا ما هي الإجراءات التي يجب اتخاذها من قبل الشركات لتدعيم مراكز قوة الاقتصاد

القطري؟

يجب على الشركات القطرية بذل المزيد من الجهد من أجل تدعيم

مركزها المالي والمحافظة على معدلات النمو السنوية الأمر الذي

ينعكس بصورة مباشرة على الاقتصاد الوطني.

التي ساهمت في دعم النهضة الاقتصادية

في جنوب شرق آسيا.. وفيما يلي تفاصيل الحوار:

توسع وتنويع للاستثمار.. العامة للتأمين

رؤية إستراتيجية واضحة المعالم تحقيقاً للريادة



المشروع العقاري الواقع في الخليج الغربي «الدفنة» التابع للمجموعة القطرية العامة و«الصارى» التجارية

والصادر عن مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية وضمن إطار مبادئ تطبيق الحوكمة الرشيدة، طبقاً للمعايير الدولية الخاصة بالحوكمة السليمة، تحقيقاً للفائدة القصوى لحقوق المساهمين.

التقطير أولوية الشركة

يعمل برنامج «الجيل القادم»، الذي قامت القطرية العامة بإعداده، على تزويد الخريجين الجدد والمهنيين المبتدئين بالمهارات التخصصية في مجال التأمين. إن رعاية المواهب وتأهيل الكوادر القطرية، ويأتي ذلك من بين أهداف الشركة الرئيسية، حيث يشكل التقطير جزءاً لا يتجزأ من إستراتيجية مجموعة القطرية العامة، في الوقت الذي تقوم فيه الشركة بالدفع بعدد أكبر من المواطنين القطريين المؤهلين لتبوء مناصب إدارية عليا على امتداد مختلف شركات المجموعة. من جانب آخر، تساهم الشركة من خلال موقعها الرائد في تدعيم أسس الرياضة، حيث سبق لها القيام بتنظيم ورعاية بطولة كرة قدم الصالات لشركات التأمين الوطنية. وتعتبر هذه البطولة مناسبة خاصة لتعزيز سبل التواصل بين شركات قطاع التأمين في قطر، كما تهدف إلى توسيع قاعدة المشاركة في الرياضة والنشاط البدني وزيادة معدلات المشاركة الفعالة، وتوطيد أسس العلاقات الطيبة بين موظفي شركات التأمين المشاركة.

إن دعم القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى، حفظه الله، وجهود سعادة الشيخ عبد الله بن سعود آل ثاني محافظ مصرف قطر المركزي، كان له عظيم الشأن في تطور قطاع التأمين في الدولة ونجاح شركات التأمين الوطنية في تحقيق الإنجازات والنمو.

الأخرى مملوكة من قبل شركة الصاري التجارية ذ.م. ويتكون هذا المشروع من عدد (4) أبراج (فنادق وشقق فندقية على مساحة بناء إجمالية تبلغ 435,503 أمتار مربعة) وقد وقعت بتاريخ 07 مارس 2018 عقد إدارة وتشغيل شقق فندقية واتفاقية خدمات فنية مع شركة رتاج للفنادق والضيافة ذ.م. للبرج "C" من مشروع «أبراج مزون» مدته 25 سنة قابلة للتجديد لـ 10 سنوات أخرى والذي هو قيد التطوير والواقع في منطقة الخليج الغربي، الدفنة - الدوحة.

وكان قد سبق للمجموعة القطرية العامة أن وقعت عقود إدارة وتشغيل فنادق وشقق فندقية على باقي أبراج مشروع مزون مع كل من الفنادق العالمية، فنادق ومنتجعات أوبروي، ماريوت، فندق رينيسانس، رتاج سويتس أند ريزيدنس، شقق ماريوت الفاخرة وريزيدنس إن . وتمتلك مجموعة القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين نسبة 20% من شركة ترست الجزائر القابضة للاستثمار والتي تملك حصة الأغلبية في مشروع باب الزوار والمكون من (11) مبنى زائد مجمع تجاري مع مساحة بناء إجمالية تبلغ 2,292,000 متر مربع، تفتخر المجموعة القطرية العامة بانتهاء تنفيذ هذا المشروع الذي سيتم بدء تشغيل الفنادق به تدريجياً في نهاية العام الجاري.

الحوكمة الرشيدة

تعتمد الشركة القطرية العامة للتأمين في عملها نظاماً متميزاً خاصاً بالحوكمة، تنتهجه مجموعة القطرية العامة، بما يوفر الدعم المطلوب لاتخاذ القرارات الإستراتيجية للمحافظة على مسيرة النمو المحققة على المدى الطويل، مستندة في ذلك إلى التعليمات التنفيذية للتأمين ومبادئ حوكمة شركات التأمين

تلبية احتياجات الأفراد وتقديم حلول تأمينية مناسبة ومتميزة. ومن ضمن إستراتيجيات الشركة للتوسع داخل السوق القطري، قامت القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين بإعداد خطة لفتح عدة فروع جديدة كانت باكورتها خلال العام الماضي افتتاح فرع بروة التجاري - أبو هامور الذي بدأ باستقبال وخدمة الزبائن، وتأتي هذه الخطوة ضمن عدة مشاريع سيتم تنفيذها تدريجياً، سعياً منها لخدمة العملاء على أفضل وجه من خلال تقديم خدمة كاملة ومتنوعة من منتجات التأمين التي تشمل التأمين ضد الحريق والتأمين ضد الحوادث والتأمين البحري والجوي وتأمين المركبات وتأمين المنازل وتأمين الحوادث الشخصية والتأمين الصحي وتأمين المجوهرات وتأمين السفر وخدمة العملاء.

تنويع الاستثمارات

وضمن سعيها لتحقيق أعلى عائد وتنويعاً لاستثماراتها أعلنت الشركة القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين بأن شركتها التابعة الشركة العامة للمياه والمرطبات ذ.م. والمملوكة لها بشكل غير مباشر من خلال شركتها التابعة الشركة القطرية العامة القابضة بنسبة 60% من رأس المال (40% مملوكة لشركة الصاري التجارية) قد طرحت في الأسواق منتجها الجديد من مياه الشرب النقية الذي يحمل العلامة التجارية باسم «الروضة».

مشاريع أبراج مزون

بمنطقة الخليج الغربي الدفنة - الدوحة

ومن ضمن استثماراتها العقارية تطوير مشروع أبراج مزون العقارية والمملوكة لشركة مزون العقارية ذ.م. المملوكة بشكل غير مباشر بنسبة 50% عبر الشركة القطرية العامة القابضة ذ.م. (الـ 50%



الشيخ ناصر بن علي بن سعود آل ثاني

المراجعة للفترة المنتهية في 30 يونيو 2018، حيث بلغ صافي الربح 54,03 مليون ريال قطري مقابل صافي الربح 39,69 مليون ريال قطري لنفس الفترة من العام الذي سبقه. كما بلغ العائد على السهم 0,62 ريال قطري في النصف الأول من العام 2018 مقابل العائد على السهم 0,45 ريال قطري لنفس الفترة من العام الذي سبقه، أي خلال العام 2017 وهو ما يعكس مسيرة التميز التي تميزت بها الشركة خلال السنوات القليلة الماضية، وتأكيد الشركة على التزامها التام بتحقيق أفضل النتائج والعوائد المجزية للمساهمين والمستثمرين فيها.

إستراتيجية توسعية

انتهجت مجموعة القطرية العامة سياسة توسعية في مختلف المناطق العالمية، وفي صدارتها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبالرغم من أن مقرها الرئيسي وأفرعها تقع في دولة قطر، إلا أن الانتشار الواسع للمجموعة في مختلف أنحاء المنطقة سمح للعملاء بالوصول إليها بسهولة، في أي مكان وفي أي وقت. وقد جاء نجاح القطرية العامة نتيجة لإستراتيجية متميزة تركز على



نجحت الشركة القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين ش.م.ع.ق. منذ تاسيسها في العام 1979 في المحافظة على موقع ريادي في سوق التأمين وفي ترسيخ مكانتها المرموقة في قطاع التأمين بدولة قطر، إذ تعد الشركة القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين ش.م.ع.ق واحدة من أهم وأكبر شركات التأمين في الدولة، حيث تقدم حلول تأمين استثنائية للأفراد والعائلات والشركات، وذلك من خلال خبرتها في المنتجات والخدمات التقليدية والإسلامية.

وتعمل الشركة القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين وفقاً لرؤية واضحة، حيث تهدف إلى تحقيق موقع ريادي بين جهات تقديم منتجات وخدمات التأمين في دولة قطر، حيث تتمتع القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين بالمرونة والخبرة اللازمة لتقديم حلول مبتكرة لعملائها الذين يطمنون إليها لعلمهم بأن الشركة تبذل قصارى جهدها لإدارة مخاطرمهم. وبناء على ذلك، فإن الشركة تبحث دائماً عن طرق أفضل لحماية الأفراد والشركات، كما أنها تبذل كل ما بوسعها لتحسين الخدمة المقدمة للعملاء من خلال إدخال عنصر الابتكار على عملياتها، وجعل الأمر أكثر سهولة بالنسبة للأفراد والشركات لفهم وإدارة الحد من المخاطر. وتؤكد الشركة أنه مما لا شك فيه أن هذا المنهج في العمل يستقطب العملاء إليها ويبقون معها. وتتمتع الشركة القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين بالقوة المالية والتصنيفات الإئتمانية الممتازة، حيث إن شركة "AM Best" أكدت مجدداً تصنيف قوتها المالية بدرجة "A-" (ممتاز) وقوة الإصدار الإئتماني على المدى الطويل بدرجة "a" مع نظرة مستقبلية مستقرة لكلا التصنيفين. كما أوضحت شركة "AM Best" أن هذا التصنيف يعكس مدى قوة قاعدة رأس المال والأداء التشغيلي وكذلك سياسة إدارة المخاطر المتبعة لدى الشركة.

وتعكس هذه التصنيفات التي تم منحها للشركة لمركز رأس المال القوي المعدل بالمخاطر والقدرات المعززة الخاصة بإدارة المخاطر، والسجل الحافل بالنجاح في مجال الأداء التشغيلي، وهو الأمر الذي من شأنه أن يدعم استمرارية النمو الثابت للشركة. وبفضل تاريخها الطويل في المنطقة وقاعدة رأسمالها الصلبة، خاصة أن الشركة استمرت في تحقيق مكاسب متميزة من عام إلى آخر، قبل أن تنهي السنة المالية الماضية بأداء جيد وتجتاز بخطى ثابتة وواثقة الصعوبات الاقتصادية الناجمة عن المتغيرات العالمية التي حفت بالاقتصاد العالمي نتيجة تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، محققة نتيجة إيجابية على امتداد مختلف شركات المجموعة.

وقد واصلت الشركة القطرية العامة للتأمين تحقيق أداء ونمو متميزين مقارنة بالسنوات الماضية، وهو ما عكسته النتائج المالية للنصف الأول من العام الجاري، حيث أفصحت الشركة القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين عن بياناتها المالية



المشروع التطويري الواقع في الخليج الغربي «الدفنة» التابع للمجموعة القطرية العامة و«الصارى» التجارية



الروضة AL RAWDA



Light and refreshing

Produced with latest technology to ensure high quality

Treated and bottled with the latest technologies according to the highest quality standards.
Produced by the General Company for Water and Beverages Doha - Qatar
P.O.Box 508. Tel: 44205555. Fax: 44885518

معالجة ومعبأة بأحدث التقنيات حسب اعلى معايير الجودة.
إنتاج الشركة العامة للمياه والمرطبات الدوحة - قطر
ص.ب ٥٠٨ هاتف: ٤٤٢٠٥٥٥٥ فاكس: ٤٤٨٨٥٥١٨

الأقل صوديوم

Lowest in Sodium



qualityaustria
SYSTEM CERTIFIED

info@al-rawda.com
www.al-rawda.com

جوناروزنتال المختص في الأبحاث المالية لدى المعهد الدولي للتمويل:

التصنيفات الائتمانية لـ «قطر» متسقة مع قوة الاقتصاد الوطني

يمكن القول بان البنوك القطرية في وضع جيد لتحمل الصدمات مهما كانت بفضل الاستراتيجيات والخطط التي يتم وضعها من قبل الجهات الرقابة وهو ما تكشف عنه اختبارات الضغط التي يتم إجراؤها من فترة الى اخرى من اجل تحديد مدى جاهزية وفعالية الجهاز المصرفي لمواجهة اية تقلبات محتملة على المدى القريب والمتوسط.

وعن قدرة الاقتصاد القطري في التأقلم مع التقلبات الاقتصادية وغيرها من التحديات، قال جوناروزنتال المختص في الأبحاث وكبير المحللين في المعهد الدولي للتمويل ان دولة قطر تتمتع بمميزات مالية كبيرة وضخمة ومنها ما تمتلكه على سبيل المثال من اصول مالية لدى صندوق الثروة السيادي أو ما يعرف بجهاز قطر للاستثمار، الى جانب ان البنية السكانية في الدولة متميزة، وبالتالي فإن اقتصاد دولة قطر في وضع جيد يسمح له بمقاومة الصدمات الخارجية، وتابع قائلاً «وعلى أساس نصيب الفرد، فإن احتياطات الهيدروكربون المتمثل في النفط والغاز الطبيعي والذي يصل الى مستويات ضخمة وكبير، والأصول الأجنبية العامة هي الأعلى على الإطلاق في العالم والتي تمتلكها دولة قطر وهي كلها عوامل تعني قوة ومرونة للاقتصاد القطري في الان نفسه».

واشار روزنتال الى الجهود التي تقوم بها دولة قطر من اجل تنويع الاقتصاد القطري حيث قال ان السلطات والحكومة القطرية ملتزمة نظرياً وعملياً بعملية تطوير مصادر دخل متنوعة بهدف تحقيق اعلى مستويات للنمو الاقتصادي، وتابع قائلاً «ولابد هنا ان نشير الى انه رغم الاستثمار الكبير الذي تقوم به دولة قطر في مجال الطاقة وعلى وجه الخصوص الغاز الطبيعي المسال فان قدرة الإنتاج غير الهيدروكربونية نمت بشكل مطرد على مدى السنوات العشر الماضية، التي تضم الآن أكثر من 50 في المائة من إجمالي الناتج المحلي. بالإضافة إلى ذلك، تتراوح أسعار النفط الخام الخارجية ما بين 50 إلى 60 دولاراً للبرميل، أي أقل بكثير من أسعار السوق الحالية».

النمو الاقتصادي المستدام، من خلال تقديم الأبحاث والمشورة للحكومات والمؤسسات المالية الدولية.

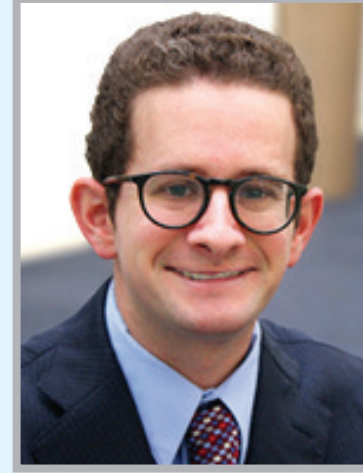
وعرج جوناروزنتال المختص في الأبحاث وكبير المحللين في المعهد الدولي للتمويل في تصريحاته لـ «ائتمان وطن» على نقاط القوة التي تمتلكها البنوك والمصارف الإسلامية العاملة في الدولة، حيث لخصها قائلاً ان البنوك والمصارف الإسلامية تتمتع برأسمال جيد وتعمل ضمن إطار تنظيمي قوي، وفيما يتعلق بالفروض والودائع، فإن قاعدة العملاء متنوعة بشكل جيد بين العام والقطاع الخاص الى جانب غير المقيمين. و اضاف قائلاً «ويمكنهم الاعتماد على الأعمال المهمة من الحكومة، بالإضافة إلى حقن السيولة من مصرف قطر المركزي للتخفيف من حدة اي ازمة او ضغوطات على غرار ما حدث خلال الحصار المفروض على دولة قطر منذ أكثر ما يزيد عن عام كامل، وتابع قائلاً «نتيجة لهذه النقاط والى الإرادة التي أظهرتها البنوك والمصارف الإسلامية العاملة في الدولة الى جانب باقي المؤسسات المالية في الدولة، فإنه

قوية للودائع غير المقيمة خلال الأشهر القليلة الماضية تزامن ذلك مع تسارع وتيرة ارتفاع القروض التي تقدم كذلك لغير المقيمين.

ونوه ضمن تصريحاته لـ «ائتمان وطن» الى المستوى العالي من الربحية الذي يميز البنوك والمصارف القطرية خلال السنوات القليلة الماضية رغم التحديات التي واجهها الاقتصاد العالمي والاقتصاد العالمي وفي مقدمته تراجع اسعار النفط والطاقة على المستوى العالمي وذلك خلال العام 2016 ومن ثم الأزمة الخليجية التي انطلقت منذ منتصف العام الماضي. كما اشاد بمدى التزام البنوك والمصارف القطرية بلوائح ومعايير بازل 3 بحذافيرها، وتابع قائلاً «وهنا لابد من الإشارة الى الدور الجوهري والمحوري الذي يقوم به مصرف قطر المركزي على مستوى الرقابة والإشراف على الجهاز المصرفي في الدولة، وتابع قائلاً «لقد قام مصرف قطر المركزي خلال السنوات الأخيرة بتحسين إطاره التنظيمي وقدراته الرقابية والإشرافية على القطاع المصرفي في الدولة الى جانب وضع التشريعات والقوانين المنظمة للعمل المصرفي في الدولة وفقاً لحدث المعايير الدولية المعتمدة والتي من شأنها ان تدعمت البنوك والمصارف الإسلامية العاملة في الدولة بما ساهم في تأمين البنوك والمصارف القطرية ضد التقلبات التي شهدها او قد يشهدها العالم الاقتصادي.

معهد التمويل الدولي

معهد التمويل الدولي هو اتحاد عالمي ومجموعة من المؤسسات المالية، تم إنشاؤه من قبل 38 بنكاً من البلدان الصناعية الرائدة في عام 1983 استجابة لأزمة الديون الدولية في أوائل الثمانينات. وتتمثل مهمة معهد التمويل الدولي والذي مقره في الولايات المتحدة الأمريكية في دعم الصناعة المالية في الإدارة الحكيمة للمخاطر من اجل تطوير ممارسات صناعية مالية سليمة الى جانب دعوته إلى سياسات تنظيمية ومالية واقتصادية تدرج في نطاق اهتمامات أعضاء المجموعة كما يركز المعهد على تعزيز الاستقرار المالي العالمي وتحفيز



جوناروزنتال

ناتجة عن تقلبات جيوسياسية وجيواقتصادية، مضيفاً ان البنوك والمصارف الإسلامية العاملة في دولة قطر انتقلت بفاعلية قصوى نحو خطط واستراتيجيات دعمت مراكزها المالية، وهو ما تعكسه مؤشرات الاداء المالي القوية التي تميز البنوك القطرية، وذلك في اجابته على سؤال لـ «ائتمان وطن» حول تقييمه لاداء البنوك والمصارف القطرية طيلة العام الماضي وخلال التسعة أشهر من العام الجاري ومدى التزام البنوك القطرية بالمعايير الدولية.

وأوضح المختص في الأبحاث وكبير المحللين في المعهد الدولي للتمويل لـ «ائتمان وطن» قائلاً «ان البنوك والمصارف الإسلامية القطرية تتمتع برأسمال جيد والذي يمثل رأس المال من الدرجة الأولى إلى الأصول المرجحة للمخاطر حيث وصلت نسبته الى مستوى 16,5% في عام 2017 وهو ما يعكس مدى قوة ومناخ رأس المال، كما ان البنوك القطرية سجلت أداء قويا على مستوى القروض والتمويلات والتسهيلات الائتمانية، وهنا لابد من الإشارة الى ان القروض المتعثرة ثابتة عند مستويات تقل نسبتها عن 2% من إجمالي القروض المقدمة».

وقال روزنتال ان نسبة القروض إلى الودائع سجلت خلال السنوات الماضية تقلبات تراوحت نسبة مداها بين 105-110 في المائة وذلك خلال عقد من الزمن غير انها تتجه نحو الانخفاض.

كما اشار المحلل المالي والمختص في الأبحاث المالية لدى المعهد الدولي للتمويل الى تسجيل عودة



نوه جوناروزنتال المختص في الأبحاث وكبير المحللين في المعهد الدولي للتمويل من واشنطن في تصريحات خاصة لـ «ائتمان وطن» الى ما تتمتع به دولة قطر ومؤسساتها المالية والبنكية وباقي الشركات العاملة في الدولة من تصنيفات ائتمانية عالية الجودة وترقى للمستويات الاستثمارية العالية، مشيراً الى قيام وكالات التصنيف العالمية على الإجماع على ترقية الرؤية المستقبلية للاقتصاد القطري خلال الاسابيع القليلة الماضية نتيجة القوة الاقتصادية والاداء التشغيلي الذي حققته المؤسسات والنمو العالي المسجل رغم التقلبات الجيوسياسية والجيواقتصادية التي شهدتها العام الماضي ومطلع العام الجاري، وتابع قائلاً « قامت وكالات التصنيف الائتمانية العالمية بتخفيض تصنيف قطر خلال الصيف الماضي عندما كان الحصار على دولة قطر في مرحلته الاولى نتيجة لعدم اتضاح الرؤية في تلك الفترة، ورغم تخفيض التصنيف لدولة قطر لكنه بقي قويا وفي نطاق درجة الاستثمار وهو ما يعكس قوة الاقتصاد القطري. وفي هذا الصيف للعام الجاري، فقد اكدت جميع وكالات التصنيف الائتماني السيادي تقييماتهم بمستقبل مستقر لدولة قطر وللاقتصاد الوطني، كما اشارت وكالات التصنيف الائتمانية إلى قدرة السلطات القطرية على تحمل الحصار بسبب المخزونات الاستراتيجية الكبيرة واستجابة السياسة بمختلف مجالاتها وفي مقدمتها السياسة المالية والنقدية التي عملت في تناسق تام خلال الأشهر الماضية، وفي رأينا أن هذه التقييمات متسقة مع أساسيات الدولة وتعرض الأداء الاقتصادي القوي لدولة قطر».

وقال جوناروزنتال المختص في الأبحاث وكبير المحللين في المعهد الدولي للتمويل في تصريحات خاصة لـ «ائتمان وطن» ان البنوك القطرية تمكنت من تجاوز فترة صعبة كانت مليئة بالتحديات



البنوك تجاوزت فترة صعبة ومليئة بالتحديات وتغلبت عليها

مستوى عال من الربحية لدى البنوك القطرية

المركز نجح في تطوير إطاره التنظيمي وقدراته الرقابية



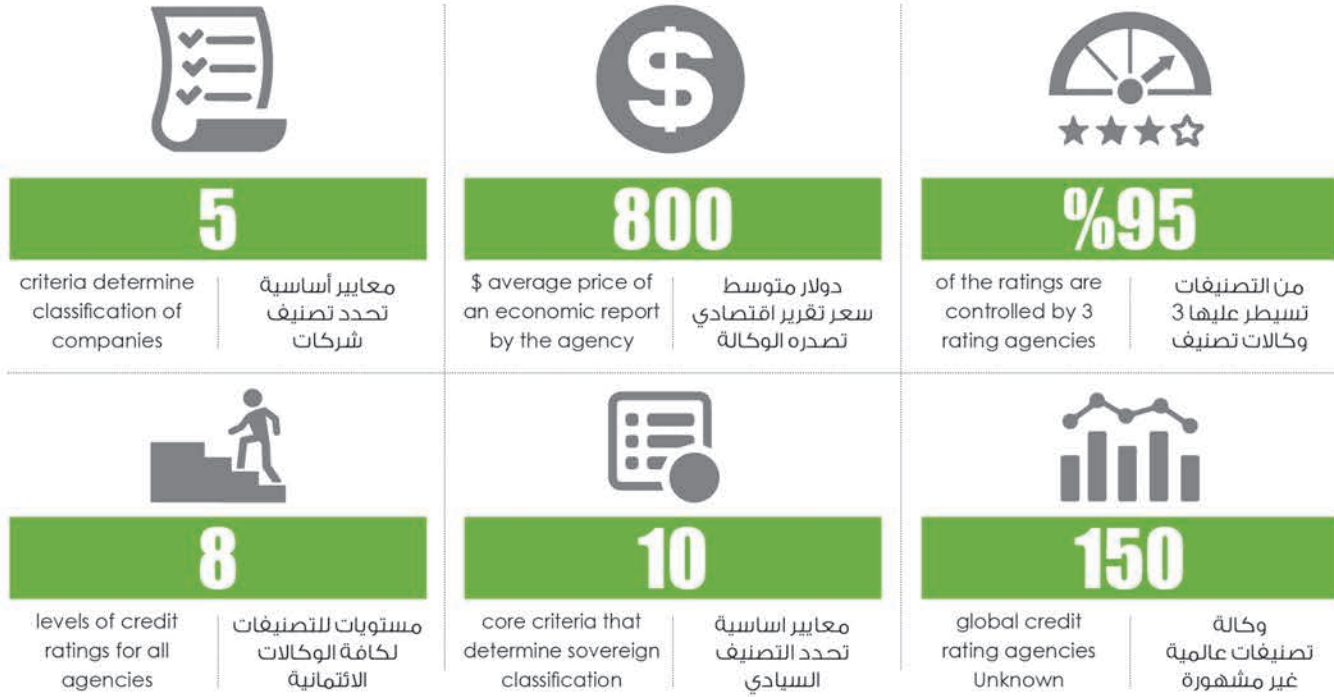
ملحق تصدره **اوسيل** للتعريف بأنشطة البنوك والشركات والمؤسسات المالية وتصنيفاتها الائتمانية

95% من التصنيفات تسيطر عليها 3 وكالات

المعايير والقواعد الأساسية تحدد التصنيف الائتماني

الائتمار وطن

التصنيفات الائتمانية | credit ratings



جدول التصنيفات الائتمانية للوكالات الثلاثة

Moody's	Fitch Ratings	STANDARD & POOR'S	التوصيف
Aaa	AAA	AAA	الأكثر أمانا Prime
Aa1	AA+	AA+	جدارة ائتمانية عالية High Grade
Aa2	AA	AA	
Aa3	AA-	AA-	
A1	A+	A+	جدارة ائتمانية متوسطة إلى عالية Upper Medium Grade
A2	A	A	
A3	A-	A-	
Baa1	BBB+	BBB+	جدارة ائتمانية متوسطة إلى أقل من متوسطة Lower Medium Grade
Baa2	BBB	BBB	
Baa3	BBB-	BBB-	
Ba1	BB+	BB+	غير استثمارية Non Investment Grade Speculative
Ba2	BB	BB	
Ba3	BB-	BB-	
B1	B+	B+	مخاطرة Highly Speculative
B2	B	B	
B3	B-	B-	
Caa1	CCC+	CCC	مخاطرة عالية Substantial Risks
Caa2	CCC		
Caa3	CCC-		
Ca		DDD	متعثرة Little Prospect for Recovery
C		DD	
		D	

المصدر: تقارير - لوسيل
By: Mohamed Elzawam

يهدف التصنيف الائتماني الى تحديد جدارة العميل وقدرته للحصول على قروض وتمويلات، حيث تدرس تلك التصنيفات مدى ملاءة العميل على سداد تلك القروض عند موعد استحقاقها. ويمكن أن يطلب العميل من إحدى وكالات التصنيف تقييم درجته الائتمانية حتى يكون سندا له قبل التوجه للمؤسسات المالية للحصول على تسهيلات ائتمانية - قروض - سندات - صكوك - أوراق ضمان وغيرها من التمويلات والتسهيلات. ويشير الى ان مصطلح العميل يعني به أفراد أو شركات أو دول.

أنواع التصنيف

هناك نوعان من التصنيفات:

- 1 - تصنيفات سيادية وتمنح للدول والحكومات
- 2 - تصنيفات تمنح للشركات بمختلف قطاعاتها وفي مقدمتها، مؤسسات التمويل والبنوك وشركات الاستثمار.

وكالات التصنيف

وتوجد العديد من وكالات التصنيف الائتماني في العالم التي يعتد بنقارها من قبل كبار المستثمرين بها ولكن هناك 3 وكالات الأبرز ويمكن ترتيبها تفضيلا على النحو التالي:

- موديز (أمريكية)
- ستاندر أند بورز (أمريكية)
- فيتش (أمريكية)

إثر الأزمة المالية العالمية في 2008، تم انتقاد وكالات التصنيف بأنها كانت جزءا من الأزمة بعد إسنادها تصنيفات ائتمانية عالية في مجال الرهون العقارية للبنوك الأمريكية تخالف الواقع، حيث أعطت تقييمات غير صحيحة لأوراق مالية مملوكة لبنوك أمريكية.

وفي 2010 انتقدت وكالات التصنيف كذلك بتفاقم أزمة الديون في منطقة اليورو نتيجة ما أعلنته من تخفيضات لتصنيف عدد من البلدان المضطربة. وقد اتخذ الاتحاد الأوروبي إثر ذلك جملة من الإجراءات الحازمة ومنها السماح لأي دولة أو مستثمر في الاتحاد الأوروبي بطلب تعويضات نتيجة أخطاء تركبها تلك الوكالات إلى جانب طلب البنوك الأوروبية بعمل تصنيفاتها الائتمانية. وتواصل العديد من الدول إلى الآن انتقاد وكالات التصنيف ومنها الصين التي اعتبرت أن وكالات التصنيف لا تعمل وفق معايير شفافة وواضحة كذلك تركيا من خلال الرئيس التركي أردوغان الذي شكك في مصداقية هذه الوكالات وقال إنها تتحرك وفقا لدوافع سياسية، وروسيا التي اعتبرت تصنيفات الوكالات الأمريكية لا تستند في مجملها الواقعية. وتشكل التصنيفات المتعلقة بإصدارات الدين سواء للدول أو الشركات الصادرة من هذه الوكالات الثلاث نسبة 95% ومنها نحو 80% تسيطر عليها موديز وستاندر أند بورز. وتوجد في العالم وكالات أخرى تصدر تصنيفات ائتمانية لكنها لا تحظى بشهرة عالية لدى المستثمرين، ويتجاوز عدد الشركات الأخرى 150 شركة.

معايير تحديد التصنيفات

تعتمد وكالات التصنيف الائتماني العديد من المعايير الأساسية عند إصدار تقييمها، مع العلم أن المعايير التي تعتمد للتصنيف الائتماني السيادي تختلف عن المعايير التي تستخدم للتصنيف الائتماني للشركة.

- 1- أبرز معايير التصنيف الائتماني السيادي للدول
 - * المالية العامة للدولة وتشتمل على الموازنة
 - * نمو الناتج المحلي
 - * وضع الديون الخارجية للدولة
 - * معدل التضخم
 - * ميزان المدفوعات
 - * التنمية الاقتصادية والتشريعات والقوانين وبيئة الأعمال

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن وكالات التصنيف تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات السياسية والاستقرار الأمني والاجتماعي في الدولة، على سبيل المثال عندما حصل الحصار الجائر على دولة قطر قامت وكالات التصنيف بمراجعة تصنيف قطر. ويمكن القول أن الأزمات السياسية والأمنية تؤثر

الائتمانية للدول والشركات التي تصدرها الوكالات الثلاث، بشكل دوري حتى أن بعض الوكالات تبضع تلك التقارير بما لا يقل عن 800 دولار وأحيانا يرتفع سعر التقرير إلى أكثر من ذلك ليصل إلى عشرات آلاف الدولارات. ونعني بكبار المستثمرين: الحكومات التي تستثمر في سندات دول أخرى، على سبيل المثال دولة قطر التي تستثمر في سندات دين أمريكية، إلى جانب البنوك الدولية والمؤسسات المالية والشركات العالمية متعددة الجنسيات. وتشمل الاستثمارات السندات والصكوك والقروض وأوراق الضمانات والأسهم وغيرها من الاستثمارات الرئيسية.

توزيع التصنيفات

تتوزع التصنيفات الائتمانية لدى الوكالات 3 وفقا لحروف ورموز تلخص التصنيف حيث تنطلق من A وحتى D وهي تنسحب على الدول والشركات. AAA أو ما يعادلها لدى موديز Aaa: تستحوذ عليها الدول ذات الاقتصاد القوي والجدارة الائتمانية العالية جدا. AA أو ما يعادلها لدى موديز Aa: جدارة ائتمانية عالية، وينقسم هذا التصنيف إلى 3 درجات

قوية تحميه من المتغيرات. 2- عند تراجع التصنيف السيادي إلى درجات منخفضة فإن ذلك يعكس هشاشة في الاقتصاد للدولة وشكوك حول قدرة الدولة على الإيفاء بديونها المحلية والأجنبية وبالتالي: * ارتفاع العائد وأسعار الفائدة على السندات والصكوك والقروض التي ترغب الدولة في الحصول عليها. * مخاوف لدى المستثمرين من الاقتصاد وضبابية حول جدوى الاستثمار فيه. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن قيام وكالات التصنيف بتخفيض التصنيف السيادي لأي دولة لا يعني بالضرورة أن اقتصادها هش، خاصة في الحالات التي يكون فيها التخفيض نتيجة لأزمة سياسية، وقياسا على ذلك مع دولة قطر، فبالرغم من تخفيض تصنيف قطر في وقت سابق من العام 2017 إلا أنها حافظت على مستويات عالية من التصنيف إضافة إلى قوة في الاقتصاد.

في حالة كانت شركة أو مؤسسة فإن الانعكاسات تقريبا هي نفسها مع مراعاة تغيير كلمة تصنيف سيادي بكلمة تصنيف ائتماني للشركة المعنية.

الفئة التي تتابع التصنيفات

يتابع كبار المستثمرين في العالم التصنيفات

في التصنيفات السيادية للدول وفي بعض الأحيان حتى قبل النظر إلى الوضع الاقتصادي حيث تبرر تلك الوكالات موقفها بعد اتصاح الرؤية المستقبلية لازمة.

- 2- أبرز معايير التصنيف الائتماني للشركات
 - * الملاءة المالية للمؤسسة
 - * الوفاء بديونها السابقة
 - * استجابة الشركة أو المؤسسة للمعايير الدولية
 - * تحقيقها لآداء تشغيلي يضمن حقوق الدائنين والمساهمين
 - * عدم تحقيقها لعجز في ميزانيتها العمومية

انعكاسات التصنيف

1- عند ارتفاع التصنيف السيادي إلى درجات متقدمة فإن ذلك يظهر قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها وديونها المحلية والخارجية وبالتالي: * عند رغبة الدولة في إصدار سندات أو صكوك أو الحصول على قرض فإن أسعار الفائدة تكون ضئيلة. * تحفيز المستثمرين الدوليين والمقرضين على الائتتاب بقوة في الطرح الذي تصدره تلك الدول. * خلق مناخ من الثقة لدى رؤوس الأموال في اقتصاد الدولة وبالتالي جذب تدفقات نقدية واستثمارية جديدة. * التأكيد على قوة الاقتصاد واستناده إلى أسس



Strong performance of Qatari banks

أداء قوي للبنوك القطرية

The performance of Qatar's economy during 2017 is characterized by its stable and robust nature. The economy quickly rebounded from the unjust economic blockade through relocation and realignment of economic activities, enabled by prudent economic policies and a sound financial system. Financial Sector, in particular the banking sector remained resilient supported by sufficient capital buffers, low NPL ratio and healthy asset growth.



تميز أداء الاقتصاد القطري خلال عام 2017 بطبيعته المستقرة والقوية. وقد تجاوز الاقتصاد الحصار الاقتصادي بسرعة من خلال استحداث وإعادة هيكلة الأنشطة الاقتصادية، بدعم من سياسات وأنظمة مالية واقتصادية حكيمة. وظل القطاع المالي، ولاسيما القطاع المصرفي، مرناً مدعوماً بهوامش أمان رأسمالية كافية ونسب منخفضة من القروض المتعثرة ونمو في الموجودات. وعاد القطاع المصرفي إلى وضع العمل كالمعتاد واستعاد ثقة المستثمرين الدوليين.

925.7

Billion facilities by end of August 2018
مليار ريال تسهيلات
بنتهاية أغسطس 2018

807.3

billion Deposits by end of August 2018
مليار ريال ودائع بنتهاية
أغسطس 2018

1382.9

billion total Assets by end of August 2018
مليار ريال إجمالي الأصول
بنتهاية أغسطس 2018

900

billion Facilities by end of August 2017
مليار ريال تسهيلات
بنتهاية أغسطس 2017

793.6

billion Deposits by end of August 2017
مليار ريال ودائع بنتهاية
أغسطس 2017

1317.7

billion total Assets by end of August 2017
مليار ريال إجمالي الأصول
بنتهاية أغسطس 2017



3%

up compared to same period last year
نمو مقارنة بنفس الفترة



2%

up compared to same period last year
نمو مقارنة بنفس الفترة



5%

up compared to same period last year
نمو مقارنة بنفس الفترة



12

insurance companies
شركة تأمين



20

exchange companies
شركة صرافة



7

foreign branches
فروع أجنبية



18

Qatari banks
بنكا قطريا